

ينبغي ان يكون بعد التخصيص ايضا حقيقة وتبين ان ارادة الباقي ان الجنب العرف حقيقة في الباقي كما ان حقيقة  
في الجمع والمختار في الحقيقة عدم ارادة الجمع لا ارادة الباقي فكان حقيقة والباقي وروى بعد تحقيق ما ذكره كون  
النزاع في لفظ العام او في الصبي وذكر ان الصبي مولود لفظ العام واللفظ الموضوع قد يطلق ويكره منه كما يقال  
زيد مبتدأ وقد يطلق ويكره مولود كما يقال جاء زيدا مبتدأ هذا لفظ مشترك في الاشتقاق، احوالنا كبر ما لا خلاف في لفظ العام  
مولود لفظه على ما عرفت في بحث دلالة اللفظ من المبادئ كما ان الصبي مولود له ابو احسن وموالمات بان حقيقة  
المخصوص المصطلح وموانعها ان يراد به غير المستقل عند الجمهور اربعة الشروط والصيغة والاشتقاق، والعامة وموالمات  
ختم الاربعة المذكورة مع بطل البعض ولم يذكر ابو احسن منه في المعتد الا الثلاثة او كذا فيما نقل هذه من تقرير الاقوال  
وقال في المعتمد المخصوص اذا لم يستقل بنفسه في الاشتقاق، والشروط والتقييد بالصيغة ونسب القاضية هو اعتبار المكان  
والاشتقاق، فجعل العموم مجازا وعمه في ذلك في الشروط والصيغة وهذا شيخ ابو احسن ان العموم لا يصح مجازا لفظ الامور  
الثلاثة وعلقه على ما ذكره وهي ان هذه الامور الثلاثة حمل لفظ العام على المخصوص ساسا وحيث لا يكون لفظ العام في الحقيقة  
حقيقة والسند على ذلك بان القائل اذا قال اضرب بغير قيم الطحال او قال ان كانوا طولا الا اذ قال الا لاني دخل المرامين في بعض  
مجموع الامور فيكون محوها حقيقة فيه ولم يبق بالعام وجود الاشتقاق والاكاف السند في الحقيقة بعد ذلك البعض  
واللام يبق شي يراو بالمخصص فكيف يبق العام وجود حقيقة ولا مجازا عند الكلام وقد نقل عنه في التوسع عند تقرير الاقوال  
ان الغاية من المخصصان التفضيل عند احسن لانها لا يتقارن مع الصيغة والشروط وقد عودما من وان لم يكن في كلامه  
ما يدل على ذلك ولا في المتن لانه في المخصص غير المستقل بالشروط والصيغة والاشتقاق، وفيما نقل عنده ان العام  
المخصص غير المستقل حقيقة نظر لان العام المخصص وجوده ليس حقيقة عند ولا مجازا كما يدل عليه شرح كلامه على  
تخصيص دليله على الوجه المذكور في المتن والشرح بنى كونه مجازا وبنى كونه حقيقة لانه يدل على ان العام المخصص  
بعد المسئلة ليس له دلالة وجوده كما ان مداه وجوده في مضمون ليس والافليس حقيقة بل الجمع هو الحقيقة لو كان  
التقييد حاصلة لو كان العام المتيقن لا يستل مجازا كان كل منظر كعب مع اخر ووضع حقه وقد كان قبل التركيب والافليس  
على معنى اخر مجازا وذلك في احسن فان حملنا وضع عن قام به الا سلام مع علامة الطبع وضع حاشية قام بهم الا سلام فلا  
يدل مسلم وجودهم على جزء، انهم فضلا عن كونه مجازا بل مجموع اللفظ الدال على مجموع المعنى وهو العلم اذ كان التوفيق  
فيه لبعضى ومن لم يقدح في اللام الحقيقة انما رايها من حيث هي اوسن حيث انما في ضمن شخص معين وليس علم فيه  
وجود يدل على شي بل المجموع هو الدال وهو الفاسفة الاحسين بما معنى الاشتقاق، الواقع في غير العام بل في العود  
فان الاحواد نفوس في مبانها ولا يجوز فيها والجمع المركب من المستثنى والمستثنى منه واداة الاشتقاق موضوع ما يبق في الاشتقاق  
واللائم بط ولا حاجة الى ذكر العام المخصوص بالاشتقاق في عدم الشوطية مع ما نؤمن صاحب الردود لدلالة لفظ العرف في قوله  
الرجال مسلمون عليه ان ما ذكرتم من الصور ليس بشئ في ما اداة التشبيهم فيه مخدرة الى ليس بشئ من العام والافليس  
نقلنا ذلك لان السند لم يبع عمده شئ من الصور حتى يتوجه على مجموعها بل اوسن من لفظ العام المخصص غير المستقل  
وقال لو كان العام المخصص مجازا كانت هذه ايضا مجازا وليس تسمى الا ان ذكر بكم من خارج بينه علم  
والتخصيص يعلم ما هو خارج بين الصيغة من العرفية العقلية او الحسية او اللفظية التفضيل وذكر الامر الخادج ليس في

من الدال بلغة رتبة دالة على ان التكميل استعمال العام لا يوضع له وهذا الحق المجاز والعاض بهذا على رتبة ما قاله  
 ابي قحافة كذا في كل اشارة على ما قاله ابو الحسن والعاض ابو بكر وموانة لكان التقييد بالشرط والعنة يوجب لحدود المكان  
 هو السكون والحكم بعينه او للمعنى ما لا ان الاستثناء مفقود ليس محققا كما سبق ان الاستثناء منه اريد العموم والاشارة  
 بعد الاخراج هذا ما نقل من النص ونريد الشكال اما قوله لا فلا بد ان الاستثناء مفقود فخصيصا كان الاستثناء منه باقيا على  
 عمومه لزم ان يكون حقيقة مفقودة لا يقال فالاستثناء مفقود في الاشارة وفي الاستثناء مفقود فخصيصا كان الاستثناء منه باقيا على  
 التخصيص فخرج التعميم والعموم من موارد الاشارة فلا يبقى للتخصيص في الاستثناء كما سبق وانما ما نقلنا القاضى بهذا المجاز  
 صرح به في كتابه هذه الاشارة بان الاستثناء من التخصيصات هذا الذي نقل عنه ابو الحسن في الاستثناء ما ذكرنا، مثل من ان فصل  
 في خروج العموم من التخصيص بالاستثناء وبالشرط وقال على الاستثناء العموم مجاز دون الشرط لاجل سبب من احاد العموم فلم  
 يجعله من انما يخرج من الحالات خلاف الاستثناء، فانه يخرج بعض الاحاد فيجعل مجازا واجاب عنه ابو الحسن بان الشرط  
 ايضا قد يكون لاجل احاد فخر اكرم بنه قيم انما نؤمن به سعد فانه لا يخرج غير من الاشخاص وبانه اخرج بعض الحالات  
 اخرج بعض الاحاد لانك اذا قلت اكرم بنه قيم انما نؤمن به سعد فانه لا يخرج غير من الاشخاص وبانه اخرج بعض الحالات  
 العام فكل واحد لا حاد ولم يتر فيكون مجازا في الاستثناء لكونه موافقا لما ذهب اليه الجمهور من مجازية بل القول على التناوله  
 لكل واحد حقيقة لكونه خلاف ما ذهبوا اليه وقوله وانما التكميل كل واحد وكل واحد مثل ما يقال في الغضا يا انحر فكل  
 ان ناطق ومو انما يصدر اذا اريد بالتوريث والافلا بد من صيغة اختلاف طر فيه فانه ان حرف السلب كان في النطق  
 ان كان لفظ العام متبنا عنه الضمير لما بقي بعد التخصيص ويؤيد قوله فانه ان السكركين ينشئ من اخره وانما كان متبنا عنه لان الكلام يتناول جميع جزئياته  
 الضمير لما بقي بعد التخصيص ويؤيد قوله فانه ان السكركين ينشئ من اخره وانما كان متبنا عنه لان الكلام يتناول جميع جزئياته  
 التوجه فانه مع تعلق الحكم ومورد جوب النقل يتوقف على تعلق وهو مفقود لزم ولا ينبغي عنه لفظ العموم فقولنا اساء  
 من التوجه ان من ذلة الامن من مودته فيكون مقابله وسلم يكن لفظ العموم متبنا عنه عما بقي بعد التخصيص والاشارة  
 بعد التخصيص يمكن ما كان الانباء عن التعيد ومن التعيد وكان دم انباء السارق اعطى من السارق المذكور في السرقه  
 وهو اسرق اخرج احوال النزل بلغ وينار من جوده من انما اشوايد التي في شروط في القطع فكان المناسب ان يقال ان  
 السارق لا ينبغي عن اسرق المذكور بسبب معوم انما من التعيد فانه ينبغي من كون الحال في تعيد السرقه انما قال في اللامه  
 آيس منبر وانما التعيد في الخارج وفي الالبه بالانكس ومن ابراهيم في المعتمد غير هذا المعتمد فانه ان كان لفظ الحكم بالعام  
 شرط لا يثبت العام عندهم كمن يجهل في اية السرقه وان لم يكن كذلك كان جهة كانه اية النقال ومآل العباد يسر واحد ان كان  
 قبل التخصيص لا يحتاج الى بيان اي ان كان العام قبل التخصيص من الاشكال انما كانت كمن كان جهة وانما كان من الاشكال انما كانت  
 كالصلة فان الاشارة المستوفى عاملة الشرعية سواء كانت حقيقة متبنا او مجازا فله لم يكن جهة فعل على ظهوره في قوله  
 وهذا الوجه لا يثبت في العموم فانه يثبت في جميع جزئياته وما بقي بعد التخصيص ولا على بعد الجبر لان  
 من الاشكال لظاهرة لا يحتاج الى البيان فكل ما يشكك من التعميل فانه يعان شرحي بل مرجع لان العام من حيث هو عام  
 لولا انه على جميع الجزئيات في السوية وان جاز كونه متكاملا ومقتولا في بعض الافراد او في بعضا لغيره ولا يراى في غير ما سبق  
 في المسئلة التي يتناولها الجواب جواب السؤال وان لم يستقل بالافادة بل في تلك تغري السؤال فيمكن ان يابا للسؤال في العموم  
 اما في العموم فكلما سئل عن التوضيحات اياه ابو واما في التوضيحات



[illegible]

اربعة آراء بطلق على احوالها سواء على الاخر اخرج فلا يفهم بالاطلاق واحد الآخر انما النزاع في جهة واحدة بكونه بطريق الخصم  
 والى هذا ان لا يكون له ما يقع على احوالها بل لا على الاخر وجعله متبعا عليه ان يطلق الخلاف واحدا ويراد به  
 واحدا من معنيين كما يقال العود يستحق ان ينعم عليه ويراد به ان لا يملك الحق والحق يستحق ذكرهما اما الحق فيكون سكر  
 لا عقلة واما الحق فلهذا لانهم الاول عليه موافقة وهو محل الخلاف لان الحق بطريقه كوازا منهم من قال انه صمد  
 فيها وببطلانها عن عدم الترتيب وهو من حيث لا يشك ان ليس موضوعا للجمع من حيث هو مجموع بل موضوع لكل واحد يكون  
 مستقلا في وضع اول وهو من الحقيقة وانه هذا ان لا يقول بجمع الخلاف على كل واحد من معنيين بان يراد في الخلاف واحد  
 وهذا ان يطلق الخلاف واحد ويراد به مجموع معنيين من حيث هو مجموع والفرق بينه وبين موافقه بين الكل الاخرى والكل  
 المجموع والفرق بينهما عموم من وجه على ما عرفت في موضعهم وهذا ليس من محل النزاع في شئ وربما استدلوا بما في قوله تعالى  
 السخا لفظا مشترك في معنيين على بطلانها فهو متعبد دليل في غير محل النزاع وانه هذا ان لا يقول بذكر غير اراد بجمع  
 المعنيين ان يطلق ويراد به ما سمي به وهذا الكلام في محضه وبما ذكرته في باوله العلم اناسي به او يراد به احوال المعنيين  
 من غير تمييز وعموما لا يوافقها وهذا الكلام في محضه سيما عند من لا يجوز عموم المشترك او اقر من القوانين لانه انما يتبادر  
 في منه انهم آراء وقال صاحب الفتاوى انه حقيقة فيه والذكر في الشرح من سادس علامات الجواز في قوله تعالى حيث قال  
 انما يقع ذلك في تبادر آراء لا يمتنع على انه احوال واللفظ موضوع لم يستعمل به ويراد به ظهورا وصفا لكل واحد منهما لانه  
 محل النزاع لا المجموع وقوله كان محازا لا حقيقة بيان ما افترقه الحق وسبب الاشارة الى ان الحق انه حسمه قوله وكذا اللفظ  
 اذا اطلق على معنيين الحقيقي والجازي في محل النزاع صحة الخلاف ومنه على كل منهما كانه المعنى الحقيقي لا على مجموعهما  
 وهذا هو اختيارنا في شئنا قال في معارضة حوت لم نقوله ان لا يستعمل الفاء وقد قيل له قد يراد بالاطلاق المعنى  
 على محمول على الجس بالبعد على الوقوع مجازا ويراد بها محولة على كل واحد وان احوال ان احوالها موصوف بالحق لا المجموع  
 حيث هو مجموع ان مع الجمع بينهما الى بين المعنيين سواء كانا حقيقيين او اذ حقيقيين والافراد مجازيا هكذا قال ابو الحسين  
 والوارد بجمع بينهما لكان اراد بالاطلاق الخلاف واحد وان كانا متقاربين كما يقال رايت الجوز خلاف صبغة افضل للوجوب  
 والتمهيد او العذب او اللابسة فانها اذا كانت للوجوب يراد بها طلب الفعل مع المنع من الترك فيصنع ان يراد بها طلب الترك  
 او تجوزها فالأمر ان معني على الخلاف في العذر وكذا يقولون في تزيين الجع يوما الحق به علامة الجمع والى على ان مع اكثر من معني  
 ومن جوز الجمع دون المفرد ترك التقييد بالجنس فلهذا ما كان معلما في الجمال المشترك في معنيين مؤاخذة بوجه  
 وجه صحة عقلا او لغة في النفي فقط انما الاثبات ايضا كل في الجمع خاصة او مطلقا مع الظهور بكونه حقيقة فيما هو عليه الحق  
 انه يقع الخلاف على معنيين الحقيقيين بطريق الجواز وكذا على معنيين الحقيقيين والجازي بطريق الجواز ولم يفرق كذا العذب في  
 من العذب ومنه ما عاين لبيان ما ذهب اليه الحق وحده ولم يكون مجازيا يجمع من المعنيين والاساس يراد به ما ذهب اليه  
 فقد ابيضت له اصحابه استدلوا بالواحد انما وهو علامة الحقيقة في احوال ان ليس احوالها انهم من الخلاف علامة  
 كونه حقيقة فيه وفيه نظر ما عرفت في بحث الجواز ان علامة الحقيقة عدم تبادر معني اللفظ لولا الترتيب لانباء وولا حتى ان  
 المشترك اذا اطلق مجزا عن الترتيب لا ينبأ وراى العلم غير معينية سلفا ان العلامة تبادر لكن لانهم ان المشترك اذا اطلق  
 وتدرج من الترتيب تبادر منه اللفظ لانه سبيل التفسير بل التبادر منه اللفظ موكل واحدا لان العاقل بالوضع اذا  
 سمع اللفظ ايقع انتقال ذهنه الى كل من المعنيين لعدم بوضوح





كله عموم الجاز وتعرفت ان اللفظ موضوع لمعهوم الحقيقة مطلقا فحق النظر من الانفراد والاجتماع فاذا التعلل  
في معنى الحقيقي والجاز لم يطل معنى الحقيقي لكن يكون اللفظ مجازا في ارادة كل منهما مجازا عن معنى الحقيقي  
معنى السجود في الكل واحد ومعوقاية الخوض لا تخفى انه لا ان اريد بناية الخوض عدم الاستماع من نفوذ ارادة الله تعالى  
او الولاية في تقييد جميع الناس فلا وجه لتقييد الناس كثيرا وكثير حتى عليه العباد في مخالفة  
بل من غير بيان في ان المواد بالسجود السجود في الناس مودع الجبهة ولو مجازا ومنه ما هو مجازا في قوله قال  
صاحب الكفا في ان الصلوة في الآية هي الرقة لكن السادة في اسم حقيقته والى الحكمه مما ذكره في اسباب الرقة فاجاز  
منه في الاسناد ولما قيل ان يقول الجاز خلاف الاصل لا يعمل اليه الا بصار عن الحقيقة والاصار لا بنا ان  
الاستعمال اعم من كل المجموع بطريق الحقيقة ويمكن اعتباره معنا بان يستدعي معانيه الى اسم والحكمه على السبيل التوزيع  
كما عرفت ان يتدرج في الآية الادنى فعل خاص تقدير العمل في الآية آذ التقدير في الآية بسجود الشئ ومنه الحكمه  
المنعقدة فالحكمه العمل فقط لا تمام الخبر خلاف الآية ثم قال في تقديرها يقال فالحكمه في كلام الخبر لان الحكمه  
ومع العمل مع الضمير وحسب ان ذلك والعلامة في ذلك وقال في تقدير الآية له والعمل في الآية ثم والحق ما في الشرح  
وهو مثل المحذور ان مما قيل في اللفظ لان المواد من المنعقدة في اللفظ المذكور فهو من قبيل ملعمه تنها وما بارودا  
حقا ضعف هذا الجواب لان التقدير خلاف الاصل وقد امكن اعتبار محم الاشرك وهو من غير انجاب المحذور  
ما ذكرناه في الدليل وما ذكرناه في الحكم او قد عرفت ما فيه فالاجابة الثالثة ضمنية لا يصح للتحويل باو كونا في الدليل  
بوجه مذكور على عدم جميع اى وانه سيجي ان عموم الفعل في الافم والامان والعمل السب لا ينفي شيئا  
منها فتدرك حكم الحكم فيكون بينه مقتضا لعدم في كل منها لان نفي الالحاب الكلى هو السلب الجزائي فالجواب بالوجود  
ما بين الافم والامان فلا يعمل اسم الانسب ان يكون بالاسماء لان بعض الاش فقيمة السؤل لعمري على عدم  
جواز قتل اسم بالانفس ولذلك قال في مقابلته من غير جواز تنبيه على ان جواز قتل اسم بالذي وعدم منفرج على عدم  
اى وانه مخصص في حق قال بعدمها كما فت هذه الآية عند مخصصة لاية النصا من ومن قال بخصوصها لا يكون مخصصة  
عند فيعمل بتمويه النصا من والاكل عام في وجوب الاكل الى المصدر الذي ينصحه العمل عام في اف مزمجه  
وازمجه وسبب الخلاف في عمومه ثلث المعقولات فينبغي ان يرد في وجهه لانه اعتبر السؤل على ان نفي اى وانه لا يعلم  
تارة عدم الصدق في طرف النفي لانه في السؤل لانه لو كان عاتما صدق لثبوت اى وانه من وجهه بين كل امرين ولو في  
سلب ما عدا ما بينهما فتعارض باعتبار عدم الافادة في طرف النفي وعوان نفي اى وانه لو كان لخصوصها لما افاد لانه ما من  
سبب الا بينهما ما وانه من وجهه ولو في الشخص والا ان نعت الاشياء واحتر تارة عدم الافادة في طرف الاثبات  
حيث نال في السؤل لانه اى وانه اذا وقعت الاثبات كانت للجهوم والالم بعد الكلام فابرة جديدة لعدم اقتضا من  
الما وانه بوجه ما سبب ومبني لثبوت اى وانه بين كل امرين واذا كانت للجهوم لكون نفيها لخصوص من يعارض  
جميع الحقوق في طرف الاثبات وعوان اى وانه في الاثبات لو كانت للجهوم فالصدق اثبات ما وانه لشي اذا ما من  
سبب الا بينهما نفي ما وانه لو لم يرد في نفيها واذا كان يستوي لخصوص من كان ينصحه وهو لا يستوي للجهوم ثم ذكر  
ما هو الحق في المقام يستقيم الحق عن الشبهة واخصى لال الشبهة عند وقوعها في معارضة وعوان اى وانه لا دلالة لما على  
على سبب من ان الفعل اكتسب لعدم كماله

قوله

قوله



ولا يجب الجاهات ولا الحيل الزمان فيكون السواء في الاثبات في خصوص قوله في الاستدلال ثم لو كان في السواء في الاثبات  
في الاثبات في خصوص لم يقدّر الكلام ثابته جديدة انما يقع لو كان المقصود الاخبار من السواء بين شيئين الاخبار  
بمعنى ثبوت السواء بينهما مطلقا وليس كذلك في المقصود الاخبار من ثبوت السواء بينهما في امر معين بول جلي  
الترتبة ولو لم يقدّر ثبوت ان السواء في الاثبات في خصوص كان بينهما لعموم لان ثبوت الاخبار لا يجب كترشي السلب  
الكلّي وقوله في الاستدلال ثم لو كان معهما لعموم في صدق ثبوت انما يقع لو اريد الاخبار بمعنى السواء بين شيئين الاخبار  
بدون ما في جميع الوجوه من الاستدراك الحقيقي وهو المطلق وليس كذلك بل المراد به الاخبار بعد ثبوت جميع الوجوه التي يقع  
انتفاء ما كان مترددا في الاستدراك العرفي المفيد المتقضي بصيغة الفاعل ما لا يستقيم كلاما لا يتقيد بالانتفاء، دلالة  
الخطاب مع غير المنطوق من مفهوم لازم مفرد لجميع الكلام شرعا فوافقه بعد ذلك على ما ثبت يقتضي شرعا التاميل وحين  
يمتنع الحوض يكون ذلك بالبيع او عقلا فوازم فان الذي يقتضي الفوس فيدرج في هذا التعريف كالمقومة للواجب  
شرعية كانت او عقلية وكل محذوف سواء لازم مفرد مذكور سواء كان مفقولا به حولا او لا اكل او طوفان زمان او مكان او اكل  
الغير ذلك وقيل الانتفاء، فكل الكلام تقديره امر لا يستقيم شرعا او عقلا بدونه وهذا يخص من آمن وجه والعقضي  
بصيغة الفاعل هو الكلام الاول ثبت له الانتفاء، باحوال النية والنتيجه بصيغة المفعول مذكور في المقدور وهو اخص من  
المحذوف لموجب اعتبار الارادة في الحقيقة والعزم وعدم الانتقام بدونه في الحقيقة فكل المحذوف في عدم كماله  
منها خلاف اعمى الحقيقة بصيغة الفاعل فتعبد اذا كانت امور يستقيم الكلام لكل واحد بقدر اجمع فيتم وقيل بعدد احوال  
نقط امامين ان ذلك فريضة او محمل ان لم يزل والبناء الى الكلام في الحقيقة بصيغة المفعول فتعبد لا عموم لم يقبل معنى  
ان المقدر يجوز ان يكون عاما لان في مقابلة قول من قال لا عموم له اصلا وموتنا رخص واليه الرتبة بقوله اما اذا انتم  
انتموه فلهذا وقد ذكر في مقام شرح قوله ومثل قوله ثم وان العاوتان يشيران بان هذا الحديث ليس من باب الحقيقة  
لان العلماء معذور الانتفاء من قبيل المفهوم وهو ما ثبت بتبعيته المنطوق فيجب ان يكون كلاما حاد بين وليس رغب  
الخطا، والمسماة من مراد اني الحديث بل مومن قبيل الاضمار والحذف الى ما حذف الصفات بقرينة واقتم الصفات اليه  
مقابلة كذا في قوله من السلب الترتيب كذا في خصوصية ملككم اسمائكم ما التذرية الحكم الى الترات والموا والسناد الى فعل يتعلق  
بها وليس في باب التحمل ومن هذا الحديث من باب الانتفاء فلا قال لا بد من تقدير امر فيه صدق كلام الرسول وذكر الامر ما يند  
بما معنى الاحكام الربوبية كالعبودية والصفاء والاضحية كما حساب والعمل وغيره مما في الاثم والبراءة ونوع الطلاق حيث  
قال ان كل ردا فترتب من طلاق فكلمة فاسنادا وحذف والكفاية في التمثل والوقائع في قال لا عموم للمنتفي كمن يتصور راد  
من هذه الامور غير الضمان في التلف ما ان الغير يخطئ وغير الكفاية في قبيل النفس خطاء النفس على وجوبها ومن قال بكونها  
اضمم اضمادات متفردة او قدرا امرا عاما بهما وخص في الكفاية والضمان الى حكم الخطاب والسيان فان الحكم  
مضاف يقتضي العموم باعتبار الرفع المنسوب اليهما وفي بعض نسخ المتن باعتبار الرفع المنسوب بغير الرفع من الكلام  
والاضافة الى المنسوب ومعنا، باعتبار الرفع الامر المنسوب اليهما من احكامهما باعتبار ما ينسب اليهما بغير عموم افعلا  
والسيان اقرب مما ينسب اليهما باعتبار الرفع او يترتب من رفع جميع احكامهما وفيها ولا يترتب من رفع بعض دفعهما وان لم يكن  
اقرب باعتبار الخطا، والسيان لم يكن بين ذاتهما وبين بعض احكامهما اسطة وقد يكون بينهما وبين بعضها والخطا الصفات الغريبة التي لا

من جملتها السطحة او ما في معنا جعل شرط في معنى انفي حيث يقصد ان ينفي عن الفعل ويترتب في نفي الشرط في الشرط  
لغوا في معنوا من انما ثبات الخلف في المنفي بعبارة الفعل قال اصحابنا موشل لا اكل لان الاكل يقتضي ان يكون حيث  
لم يول قسرية على نفي تصور كذا وانكر في سياق النفي بعبارة عدم وقال المنفي لا عموم له لانه من عوارض المفرد والمنفي  
بشرطه فلو قال لا اكل ولا شرب او ان اكلت فانت طالق او ان شربت فميدون حر وادوا تخصيص بطلان دون  
العلم وشرب دون شرب لم يصدق لادبانه ولا قضا لان الخط لا دلالة له على التفسير حيث انفي الكلام بقوله اكل  
والعشر وبفقودان مطلقا لا عموم له وارجب بان القول في حكم المفرد والمطلق اذا وقع في سياق النفي بعبارة اسم عموم  
فان قيل اذ لم يكن الا عموم فلم تحت الى لف في الصور المذكورة ويكفي ما كقول وشرب احبوا ابانه انما شئت بكل ما كقول  
وشرب لان المنفي مطلق وهو موجود في كل مفرد فلو كان تحت في كل مفرد من الاكل والشرب لا بعدد ما  
ويعلم ما ذكرنا ان ما وجد النزاع الى ان يعلم من حاصل الجواب الذي ذكرنا وهو ان الفعل به مقدر وكان قابلا للتخصيص  
وقوعه من المناهض موقوف في غير التخصيص لان المفرد ما يكون مطلقا ويراد اذا اسقط لفظا لا يكون في حكم المفرد  
والجزء عليه الحكم ان النزاع في عموم الاكل وهو عموم ما في النزاع في ان الفعل به في مثاله فيقدر ليكون قابلا  
لعدم والتخصيص او موقوف على ما يترتب عليه والاسان اسان في فصيح الخبر كلام قد يقال في بعضه ويمنع ويراد عدم  
ان يعطى كل ما يصح احكامه ويمنع قال اسم لم ونركم في اللغات لا يعرفون ويترتب منه قوله لم ولو كان اذا اخرجوا ناكوا  
وولهم حذف جواب لو ليعتب نفس اسح كل مؤنث ونقد بكل ما يصح تقديره وقد يقال في بعضه ويمنع ويراد به  
الخلق المعنى ان يوجد الاطلاء والمنع قال اسم لم فلا يخلو اسم انوارا وانتم تعلمون الى انتم من اهل العلم من جهة الابل الكلام  
في اننا لخير وختلف ذلك في المواضع المتقاتل والمنفصلة وبهذا يظهر ان دليل المنع في عدم العمل في قوله لا اكل بان نفي  
حقيقة الاكل لا يتحقق الا بنفيه بالنسبة الى ما كقول وكان مقوله ما كان قابلا للتخصيص ليس في محل النزاع لانه يقتضي عدم النفي  
والامانة لعدم الذي هو من عوارض الاتفاق ونظير ايضا ان التزام المنع عموم الفعل فيه مطلق الاكل خلاف ما اتفق عليه  
العلماء اذ لم يوجب احد من العلماء ولا ان حذف الفعل فيه فيكون للتفصيل والتفوا على خلافه بل حذفه انما يكون لعدم  
ادواته وبينها من المناهضات ما لا يخفى اي بين عدم القيود وموافاق وجودها وموافاقها من مفعولها جواز  
ان يكون احد نفس الاخر واعلم انهم لم يبرروا بالاطلاق الشرط عدم القيود والكان بين المطلق والقيود مناهضة ذاتية فلم يجر  
عمل المطلق على القيود اصلا كغير جواز بل ادجوا على المطلق على القيود اذ اوردوا في حكم واحد في حادثة واحدة كما في صوم كفاية  
كما في صوم كفاية ايمن قال فصيام ثلثة ايام مطلق وقرا عبد الله بن مسعود ثلثة ايام متتابعات فاجوبوا ابتاع فيه بل ارادوا  
به عدم التزام القيود وقالوا الاطلاق امر قصود بالتوسل مع المكلف والتفصيل امر قصود بالتخصيص عليه فاذ لم يكن العمل  
بما اذا كان في حكم واحد وحادثة واحدة لا سيما كون الحكم الواحد في حالة واحدة مفعول او غير مفعول واجب العمل المفردة  
فلا يجوز حمل القيود على المطلق بالاجماع فتبين العكس اما اذا امكن الجمع بينها كما اذا كان في حكم واحد وحادثة واحدة مثلا كالاطلاق  
الرتبة في كفارة اليمين وانما لم يقوله في رتبة وتقييدا بالابان في كفارة الغنل بقوله في رتبة مؤمنة فلم يجر  
ابطال الاطلاق بالتقييد كما يجوز حكمه لظهور ان قصدا في رتبة واحدة الى الخلق فيها التوسيع والتخفيف وفي الحادثة التي  
يقدرها التخصيص والتشديد فلا يجوز العدول عن الظاهر الى ضرورة وما في فيه من قوله لا اكل لوقوعه في الاكل في غير مكان الاطلاق والتقييد  
في حكم واحد وحادثة واحدة ويجب فيه حمل المطلق على التقييد





الاولى ان كان معه فعل مضارع يدل على الاستمرار او لا فانه يعم العرب واخبارها مرفوعة على ما عليه علم العرب  
عامة كونها جنس من مرفوع باللام ومبني على الضم المصنوع خلاف الظاهر من علمه لان المرفوع انه عام باللغة  
ان يوضيح والضم الى جهة دلالة على ما يستفاد منها وطه المصنوع في العلم لا يعم في العلم الظاهر من علمه واما قوله وعدالة فكانت اذ كانت  
توضع ما عدا يوردها وحواله ربا علم عدم العلم وعلى خلافه كما ذابا فاجاب بانه خلاف الظاهر من عدالة لان المرفوع انه يدل  
اولا ان المذكور في قوله اما عدول حارف مجموع العدالة والعلم خلاف المرفوع مما لا يكون مخالفا للصحح ولا شك ان المخالف اذا اجاب  
مخالفة مجموع العدالة والعلم لان مخالف الجزء مخالفة لكل واعلم ان النزاع قال الفخر اعترضه المستصفي من يقول بان مفهوم  
قد يفي بالمفهوم عموميا وبشكله بوجه نظر لان العلم لفظا يشأ به ولا انه بالافادة اسم سميات والتشكل بالمفهوم والفعل ليس  
تتشكل بلفظ بل بسكون فاذا قال في سبعة الغنم زكوة فبقى الزكوة في العلوقة ليس بلفظ حتى يعم اللفظ او يخص وتوهم  
ولا نقل ابن السمان والى على غير الضرب لا بلفظ العلوقة به حتى يتشكل بعمومه وقد ذكرنا ان المفهوم لا لفظ لا المعاني ومنه  
عبارة فقال الضم سرا وبهذا الكلام ان اللفظ عموم والاستفادته جزئية مفهوم ليس بلفظ بل مفهوم ويشعر بذلك قوله  
ولا نقل لهما ان دل على غير الضرب لا بلفظ العلوقة به وحيث يكون النزاع في عموم المفهوم لفظيا فان نثر العام بانها ليست  
في محل النطق لم يكن له عموم وان نثر بانه المستوفى في الجملة سواء كان في محل النطق والا كان له عموم ولا يخفى ان محل النزاع  
الواقع بينا فخر من العلماء على المعنى بعيد فلا والله ان محل على ما في الشرح من النزاع المعنوي وهو ان مرجع النزاع ان المفهوم  
مفهوم بوجه قصده انكم انما قال انه مفوض بوجه القصد اليه عند اللفظ ما نطق به الاخبار قال بعمومه ويكونه تابلا  
للتخصيص من قال انه غير مفوض بل بلفظ بل هو كسكون وعموم حكم ويوضح وحصوله انما هو سبعة مازوده وهو العلوقة لا غير من  
اللفظ لم قال بعمومه لان المفهوم من عوارض الالفاظ وعوارض العوارض ويدل على ذلك قوله والتشكل بالمفهوم والفعل  
ليس يتشكل بلفظ بل هو كسكون فاذا نثر في سبعة الغنم زكوة فبقى الزكوة في العلوقة ليس بلفظ حتى يعم او يخص وقد ذكرنا ان  
المفهوم لا لفظ لا المعاني والا لكان والاشكال ان المفهوم كونه من النصوص او نصوصه في جواب اننا في المفهوم من حيث  
المفهوم لا يورده عليه او في الشرح عليه من ان يكون سكونا وعموم حكم ونرضى الى المفهوم ورجوع الى مطلب الخصم  
تكون في موضع ثبوت المفهوم كلامه ان الحجة في الالفاظ العوارض بان نثره لا او ذكره لان حاصل ما نثره من  
العلم قالوا عطف العام على الخاص لا يقتضي خصوصية فيكون المعلوم بانها على عموم مخصوص المعلوم عليه في قوله لا نقل  
بل في قوله لا نقل عليه وهو كسكون المذكور لا يقتضي خصوصية المعلوم وهو كسكون المذكور او في قوله لا نقل عليه  
في نثره بوجه فيكون كسكونا او في قوله لا نقل عليه وهو كسكون المذكور او في قوله لا نقل عليه وهو كسكون المذكور  
بالجواب المذكور في ثبوتهم ان عطف مانيم على مانيم العام يقتضي خصوصية العام التزم في العلوقة عليه قال صاحب المصنف والمرو  
عارول في الحجة لسانه ولا في قوله لا نقل عليه وهو كسكون المذكور او في قوله لا نقل عليه وهو كسكون المذكور  
ولا في قوله لا نقل عليه وهو كسكون المذكور او في قوله لا نقل عليه وهو كسكون المذكور او في قوله لا نقل عليه وهو كسكون المذكور  
فيكون ان ايضا مخصوصا به وحيث عطف الجميع على الجميع للتغاير في بعض الاجزاء فانما يثبت من منع قيل في العهد مطلقا  
قال الامام في العمدة لا حاجة الى التفسير لاسيما ان الجملة بالافادة اذا عطف في ولا في قوله لا نقل عليه وهو كسكون المذكور او في قوله لا نقل عليه وهو كسكون المذكور  
المستقلة بالافادة فلا يثبت ركها فلما وانما لا يثبت ان في العلوقة انما لا يستقل اذ كان لو كان كذلك ان كان بغيره فاما كان بغيره لكان



[illegible]





[illegible]

واللام الواضحة فيه فحق الجمع لا الاستفراد كما عرفت ان اللام موصوفة لاشارة الى الحقيقة والاستفراد الثاني من  
وتم وجوده من غير ان يكون له الاستفراد والاصل براءة الوجود فحققت اللام على الحقيقة وعلم بتحقيق الحقيقة الذي ضمن جزاء  
من جزئياتها على الرجال فحققت على كل مراتب الجمع كما قيل في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
مراتب الجمع كما قال ابو حنيفة في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
يكونون الزكوة انما انزل في عموم الزكوة والفقير المذموم كزما بلما اتفاق منها فقال ان في لا عموم لها لان كون  
اللام بدمها كغيره بلما اتفاق وانما لم يرد في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
ومنه الاستدلال بالآية على وجوب الزكوة في الحى الباطن والحق لا يوجب لانه موافق لما في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
الزكوة كما ورد في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
اما العينة كما عرفت والظاهر وانما من الزكوة والفقير اما بالصدق بان يصدق الرجل على نفسه، المثل بملكه كالسور  
والله اعلم بالصواب والقرطبي ان الله سبحانه وبان يصدق الله على الرجال كما سيأتي والفقير ان يلبس حواشيها فيكون  
بالاجابة والخصيص في الاصطلاح فصرح العام على بعض مسيئات المذمومين في الاجزاء، والاسماعيل في مسيئات  
اليد في شرح الترتيب الذي اخبره الله ومما دل على مسيئات باعتراف امرائهم في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
فوزيد وباعتبار امرائهم في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
من الخصائص والاختصاص في الترتيب المذكور في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
بهما وايضا لو قال اكرم الرجال الا الاجيال ونحوه كان العالم بينهم واحدا كان تخصيصه باسبغ الله في العام على بعض مسيئات  
ال جزئية بل قصره على بعض اجزاء خلقه اما الاولان فليس من التخصيص في مثل هذه في التخصيص والاشارة والبول ان يكون  
من الخصائص اذ اورد في العام والعام في التفسير لا الاشارة والبول فيهما قصر الحكم على بعض اجزائه فان سمي هذا تخصيصا  
اصلا جبا وكما عرفت فلا نفي في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
ولا اشارة جبه كما يقول الحكمي اما عام او غير، والعام اما مطلق او واجب واما الاخير ففي قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
انما اردت ان يكرم الناس الاجيال اذا كان العام فيهم واحدا او انما اردت ان يكرم الناس الاجيال على كل حال فيهم واحدا او انما اردت ان يكرم الناس الاجيال على كل حال فيهم واحدا  
كان الرجال بجان ان في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
في الرجال المهدود ويطبق عليه العام لا المميز المصلح بل في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
كما سيجي وليس كما عرفت في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
التخصيص فخصيص العام من حيث الحكم ومما اذا ارد به جميع المسببات او لا من اخرج بعض وضع الحكم بالبابي  
كما جئ في الاشارة وخصيص العام من حيث النزل ومما اذا ارد به بالعام والابن مسيئاته فحق كما جئ في التخصيص في الاشارة  
اخراج بعض ما يتناوله الخطاب في ابواب التخصيص اخرج بعض ما يتناوله الخطاب في ابواب التخصيص اخرج بعض ما يتناوله الخطاب في ابواب التخصيص  
ان في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
لو قال ملكا لو قال عقيب ذلك لا يصح في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
ومما يكون في التخصيص والابن في قوله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين الآية او على من لم يستوف  
تتاركا لمواضع مواضع بعض ما يتناوله الخطاب في ابواب التخصيص



متراج و اورد بعضهم عليه بان ما خرج من الخطاب لا يتناول الا ما كان محجوزا فيه يخرج واجازة لبعض من بابا بالحيث  
اد او يتناول الخطاب لا يتناول له ان يخرج من عدم التخصيص واخراج من تقدير التخصيص ولا يتناول ما كان  
محجوزا فيه يخرج من تقدير اخر ذلك لا يقال في المعقود لنا قل حتى فلا لا لعدم قبوله في التخصيص  
ويراد به ان اوله في تخصيصه او يسم على الولاية عليه او اعتقد تخصيصه او جعل العام حاصل متناكنا لا لفظا مما قيل فيهم  
يعبر خاصا تكون ما على تقدير كونه مخصصا على تقدير اخر وانما الجواب بان رخصه واد ما يتناول التخصيص ويرى ك  
بل اراد ما يتناول على الاطلاق وفي الولاية ولم يرد البعض بهذا ان قوله بتقدير عدم التخصيص مخصص في عدم عدم جواز التخصيص  
في الحق والاراد تعريف الشيء بنفسه والتعريف الذي افترقه البعض لا يرد عليه الشيخ لان العام اذا ورد عليه الشيخ في البعض  
لم يكن مقصورا على بعض مسيما به حين اطلق بل اراد به المخرج او لا ثم رخص البعض او انما حكم على اختلاف تعريف الشيء  
اختلاف التخصيص وان لم يرد بالعام حين اطلق الا البعض اما حسب الحكم او انما الحكم على اختلاف تعريف الشيء على اختلاف  
كله لاكتشافه واما حسب الذات كما في غيره فذلك اختار والا وانه ليس يعرف التعريف المذكور في بعض ما قاله  
الاصول التخصيص على ما يناسب مذهب ارباب المعوم مؤثرين ان المراد باللفظ الموضوع للمعوم حقيقة انما هو التخصيص  
وعلى ما يناسب مذهب ارباب الاشتراك تعريف ان المراد باللفظ الصالح للمعوم والتخصيص انما هو التخصيص والورد ان  
اورد عليه ليس بوار لعدم توقف موزنة التخصيص على موزنة التخصيص لان موزنة التخصيص لا يتوقف على موزنة التخصيص وانما ثبت  
العكس وقال الغافل الماصفان في بيان لزوم الدور ان التخصيص والتخصيص عبارة عن شي من حيث واحد بناء على ان التخصيص  
حين الاثر وهذا قال البعض في الجواب المراد في احد التخصيص التخصيص فتعريف التخصيص بالتخصيص تعريف الشيء بنفسه  
لان التخصيص في الاثر عند الشيخ انما يتخذ في الوجود الخارجي لا في المعنوي وهو العنصر في التعريفات وكما في بيان لزوم الدور  
مؤكد عليه في الشرح قائلا والا وانه ان يقال في الاثر ارض على التعريف المذكور ان التخصيص والتخصيص ليسا في الاثر  
لان معنى التخصيص تفصيل المخصوص ومعنى المخصوص الذي هو المصدر حصول المخصوص فمن عرف آية عرف الاثر  
واعرف يجب ان يكون اجلي من المعرف وبالمخصوص المذكور في احد المخصوص في اللفظ الى المخصوص المعنوي  
وهو المراد بالمذكور في احد اجلي من التخصيص الاصطلاحي وليس من التخصيص اصلا وان لم يسم بين التخصيص  
الاصطلاحي فلا يلزم الدور ولا تعريف الشيء بآب وبغيره الجلاء والحقا التخصيص كما يطلق في نظم العلم الى العالم كما يطلق  
على التعريفات وهو ما يطلق ايضا على اللفظ المستوفى جميع جزئياته او جميع اجزائه التي يعبر عنها كالمسكين وكما هو في بعض  
كما يعبر وكما يطلق التخصيص على ما مر من هذا التعريف يطلق ايضا على اللفظ الذي يقال له عام بالحق آية بعض جزئياته  
كقوله برقع عشرة الاثنية واشترت العنبر الاثنية فالعام والتخصيص بالعينية لا يفرق بين اعم منهما بالعينية الا بالذات كما كان  
عليه في قول البعض في اللفظ وان لم يكن بعض السميات بترتبه سبق ذكره في التخصيص الاصطلاحي وكذا ان يكون  
عليه بعض السميات بناء على ان اجزاء السميات الاسماء السميات اللفظ الواحد ماس كما لو احو ولفظ عليه ذكر اللفظ  
بمفهوم بوجود كل واحد من اياها اذ كان اسم جنس اياها موضع كل واحد منها كما في المشترك بالاشترار في التعليل واما بعض السمي  
فهو اعم من ان يكون بعض جزئياته او بعض اجزائه فلا يستقيم التصواب فيه ترك التناك كانه بعض الشيء لا جبر الا كما  
ليس موصولا ولا يكره موصولة وهو في اجزاء اعم جزئيات السمي واجزاء كالمتر انما قال اللفظي المكنى بالمراد للجمع

١  
 محو كبريا وكل وليم خصيصا انما رابت احوا الاذير او ما رابت رجلا لا ذير او قال الا نفا وما يو كوكلا واستقام  
 التخصيص متلازمان فيها من ان المراء بكل عام من التاكيد الاصطلاح والحق من كوكلا واحدا وكل رجال  
 على ما قال صاحب الجناح ومنه ان من تاي كيدا استوا لكل رجال عارف قال بعض الفضلاء انما عود منه لانني فوة  
 قولنا الرجال كلام عارفون فونه ما من ذرا انما ذكوب وعضي فيصدق الايقان انما ذرا التخصيص فوكوكلا  
 في الاثنى لعدم التماثل بالفصل اذ اثبت جود فوجها في الاثنى والاخبار في كليهما والباقي سمعها في كل واحد منهما  
 فاذا التفتي فوجها في الاخبار لم نل انتفاء جملة الاثنى ايضا او لان الاثنى في حكم الاخبار لا كما اذا قلت اكرم كل  
 فلان كل قلت كل رجال انت ما مور باكرامه واذا خصصته قلت الا انما هي فلان كل قلت لا ليس كل رجل  
 انت ما مور باكرامه فبالا لم اكتب في احد الكبر من بنا جمع يغرب من مدلول العام فدرست ما فوق  
 النصف ففيل لا خفاء في امتناع الاطلاق في الدنيا بعام عود المواد العام فان اراد ان يتبع الاطلاق على ما فوق النصف  
 فيتم قطعا لانه اذا كان اصل لم يدر غير محصور وفيل كل من في البلد مواسم ويستفي واحسن اعلم الى ما  
 متلازم قطعا ان ما ليس بعد التخصيص اكثر من النصف جازا في التفسير كقول قيلت كل زبون وقيل  
 او رتبة ترك منها ذكر ما هو مذكور في المتن وهو وقيل اثنين لسمي التهم اليهم من سون لان العدم وجوب  
 لا في التفسير بعد التخصيص فيما اذ كان العام جزئيا في حقيقة وحقق بمفصل فاذا قال قيلت كل زبون وقيل  
 علم قطعا انما يصح اذا قيل انما في التفسير واخرج منهم بريل منفصل من حق او كلام وذكر ما ليس بكونه لا عمن وهذا  
 واربع لان قوله جازا في التفسير يقتضي ان يكون الباقي بعد التخصيص فوق الاثنى ثم انتهى اليها فاذا كانوا اربعة اخرج  
 منهم بعض بريل منفصل ويجب ان لا يكون الباقي في مثل هذه الصور اقل من اثنين كما ان الباقي اما اثنين او ثلثة  
 لما اذا احتجج بالامور الاخرى وهي قوله وان كان في غير محصور او في عدة كثيرة فاعلمت او انفي في الاصحاح  
 على ما يرد على ما صحح به اصحابه وبطل ما ذكر في حار صفة فقال اردت زيدا وعم او كبر اخذ لا خفا وخطا  
 بسببه الاثنته وهي اكلت كل رمانة في البساتين وكل من دخل فهو حرك كل من اكل فاكرو ما غزال او سوبلت كل من  
 في المدينة يتنص ان يكون حكما حكمه وعوانه اذا فسرا قال لا كل الكلى ثلثة عدلا فيا ومخطئا وقد وقع في نسخة  
 الاصل على الاستاد وموضع مخطئا صورة لفظه خطأ وقال صاحب الرود وهي حطى بلفظ الماضي الجمل  
 وهي الرواية ليكون موافقا لمخطئا في المعنى وليس بشئ لان كتابه السهرة في عدة صور لا لفظ يكون خطأ لان حق الهم  
 المخطوطة الخوك ما فيها حقها ان يكتب جنس الحكة ما فيها فالوجه ان يقال الفهم هو للقول ولا غنا منوا اليه كما  
 في قوله لم لا تسبح بها لا غنية وخطا اسم على ذنه فوسن محطوف عليه وسوا الحكم ملازم حكم الغنية به في المعنى وان لم يكن  
 معه ويكنى ذكر في التفسير كما انه جملة فوعا لكون الجمع حقيقة في الثلثة او في الاثنى وكان انما قال ذلك في الجمع التخصيص  
 وتلازم الكبر في ط لان التخصيص يقرر العام على بعض سببانه فان كان الاسم مما صدق عليه الجمع جاز انما التخصيص  
 اليها ولا وجه انتفاء الى الثلثة وهذا الدليل لا يثبت الحكم المذكور في مطلق العام التخصيص لكون الدليل اخص من العموم  
 مخصوص بالاستثناء هذه العلة ليست صلبة مخصوص مثل ما في قولهم ضمن ابنه بوجوب الضم للسمعة والناس  
 فلما وقيل ان يبر برب الوكيل التمس قبل بالاسفيان ومن بعد من عدوس وقيل اريد به نعم من مسود الاسفل والخلق الناس



١٠٠

لا يرمى منه كيقال فلان مركب الخيل وماله الا فرس واحد دلالة انضم اليه من الحديث من اولى كلامه  
المعنى الخارجى المطلق المهور والذمى اللام هو يطلق كما ذكره المعنى في شرح الفصل ويروى به تعريف الحنفية باعتبارها  
بوجوده من حيث كيقال اكلت الخبز وشربت الماء ودخلت السوق ويروى بها معنى منها معلومة ومنها يتعلق بها علم  
منها لا فعال لا يقع على حقائنها الكلية والوجود الخارجى كما كان مطابقا ما عهد في الاصل مع الكلمة المعرف عليه وان لم يكن  
بينك وبينى مما عليك مهور وشه يطلق ويروى بها واحدين بينك وبينى مما عليك كقولك ما فعل الرجل لوجه  
معنى خارجا بينك وبينى مما عليك والتميز قد يكون بسبق ذكره وقد يكون لولائه العادة عليه لان يكون حكم المذكور في ذلك  
للغلام ادخل السوق فاعاد السوق الاول امتداد وقوله كل يوم فهو حكم المذكور وعذله العهد الخارجى والاولى مهور  
وان كان ذمنا يصح العلامة على الوجود الخارجى كقوله المهور الخارجى فلهذا كقوله به بعضه كما يقول للغلام  
ادخل السوق الخ الاستثناء في المنقطع قبل حقيقة النزاع في صيغة الاستثناء وقابلية ان واقعة في الكتاب والسنة  
فهل يحل على المنقطع بلا قرينة صارت اسم الا لا يقطع الاستثناء اذا لا يتعلق به عرضي اصول المستثنى ان كان معنى  
المستثنى منه فالاستثناء متصل عدل عما قال بعضهم المستثنى ان كان المستثنى منه فالاستثناء متصل لان المستثنى  
قد يكون من الجنس المستثنى منه والاستثناء منقطع فوجاهة القوم الا زيدا القوم ليس بينهم زيدا وقد يكون من غيره  
والاستثناء متصل كما اذا قال زيدا على الف درهم الا ثوبا وفسر بجمته با دون الا لاف فان الاستثناء فيه متصل بهذا  
لم يجب عليه الف كما ملأ بل بعض منه يجم الثوب مع ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه ظاهر او في قوله الاستثناء  
خلاف بين الفاء والفتحة عند ان فترتمة المستثنى بما موافق من المستثنى منه والافلا وقد يكون بان يكون  
المستثنى نفسه حكما اخر من النام المستثنى المنقطع يجب ان يكون جملة فان كان مفردا صورة فوجاهة القوم الا قادرا بشرط  
تخالف حكم حكم الجملة التي بها المستثنى منه لا يجب والسلب لا يقتدر به مما لكن حرام على وان كان فلهذا  
صورة نحو ما اراد الا ما على وجب ان يكون مفردا ما العلم في المستثنى والمستثنى منه متقايين كما لو اراد الا ما على  
ولم يجب الى لغة بينهما بالاجاب والسلب الاستثناء قد علمت مبتدأ وخبر وقوله في بعض النسخ  
من الاصل المنقطع قد علمت واعلم فوق المنقطع علامة الزيادة فمن لم يسمه كيقال الاستثناء المنقطع مبتدأ  
وخبر الجملة الشرطية وموقوفه فان قلنا انه شرط وقوله قد علمت الخ حال وخبر انه وفيه الاستثناء المطلق  
ولا كفى من التعريف الحروف الواردة بالان اريد بالحروف الكلمات لان بعض صيغة الاستثناء اسموك  
وسواء وبعضها فعل كما عدا وما خلا وبعضها حرف وكثيرا ما هي الحرف معنى الكلمة وبالمراد فيه الولا التي هي والواو  
شيء واحد ما عرفت في مبادل اللغة نحو من الاستثناء مثلا لو كانا موضوعين شيئا واحدا كان الحكم بان أحدهما ذكر  
المتعلق شرط في الاستعمال والاخر حرف وذكر المتعلق شرط في الولاية حكما محالا يروى عليه التخصيص لم يكن  
في الشرح التخصيص بالغاية فوالا كرم التأمل ان حملوا مع انه اورد في المتن على تعريف المذكور لظهور ورود  
جوابه مما ذكره في الجواب عن النفي الصريح في جواز القوم ولم يخفى زيدا وقال السادة العلامة المدا بمولاه صريح سبعة  
في ادوات الاستثناء فلا يروى عليه شيء من الادوات الا بدعة ثم قال المعنى ولا يورد الا فلان وفيه اشارات في قول  
رسمي نحو مني الا ان بان الغاية والنفي الصريح واراد ان عليه وليس كذلك ما سبق في قوله والحق انه لا يورد في ايضا في قول

١

[illegible]

معر

كذلك كيف كان الحال في هذه الصور انما كانت حكما على الادب والبناء بالاستقلال وتوهم انهم لم يجهلوا كلامهم  
مركب من اوضاع في ولا يشبه به كما في اثني عشر جعل اسمائهم واحد وتوهم انهم لم يجهلوا كلامهم  
على حسب البواقي فلا يكون الجمع اسم السبعة مع عدم دلالة بعد اى مع عدم دلالة الجزء في الاسم فجزء الاسم حين يكون جزءا  
منه لا يجوز عود الضمير اليه لعدم كونه كلمة موضوعة فعلا من كونه اسما وجمع الضمير يجب ان يكون اسما وان كان عود الضمير  
اليه ودلالة وضعه على متبوعه في كل جملة من اسم الاسم كما في قوله في برف في قبل العلية وهو في ان ارجع انما يقع في قوله  
اسم الجزء اذا لم يكن الضمير جزءا ايضا اما اذا كان جزءا فيجوز ان يعود الى جزء آخر كما اذا سميت رجلا بجوزا لم يرد انما  
وسواء اخرجوا في بعض من ان ضمير اخر ما يرد في الذكر في الحالات الثلاثة يعود قوله والحق في العود ارجع لوزم عدم خراج  
البعض من الكل في الانشأ، الفصل وتوابعها، العود انما اخرج البعض من الكل وتانيا ابطال التخصيص وبطلان دلالة  
جزء الاسم لا دلالة له وضعه فيكون كونه معلما وفيما سبق انما يلزم احتمال كونه مجازا وتانيا لزم عدم الالتقاط في الاسم والاعمال  
ونفي العلم انما سقط اولاه بسند الباطل قوله في كونه كانه قد تقدم جوابه العلم ان لا يرد في السبعة اسم الباطل في هذه الكلام الحق ان ربه  
انما ما ذكره في تكرر دلالة الانشأ، على ان يذهب الى ان السبعة اسمهم غير من ربه في وجوه خمسة على كل واحد منها والاشارة الى ذلك ما  
على التفسير المذكور وفيه اربعة على ان جميع ذلك ليس كما ينبغي في حوزة من التصور ذلك لانه محل كلام الاكثر من على الظاهر او  
كالعشوة في له عشوة الاثنية هو الباطل في عود الانشأ، بما ناك السبعة في مثلنا هذا والانشأ، قريبة لم يوفق مذهب اكثر اهل العربية  
منهم صاحب الفتح وادور وعلية الاثر في ان السبعة المذكورة في كل مذهب الفاضل على ان مجموع المستفيض منه واداء الانشأ،  
والسبعة موضوع ما بين عود الانشأ، وصفا واحدا كما في برف في خرو، وتا بطر اوردوا عليه خمسة اعتراضات ثم في على ما  
ان الانشأ، على ان يخصص ولا يخصص على م وعلم في محله كما ويكن في مذهب التفسير على وجه لا يرد عليه من سائر المذاهب  
وذلك بان محله المذهب على ان السبعة اسمهم واداء الانشأ، والسبعة ما بين عود الانشأ، بما ناك السبعة في مثلنا هذا  
نعم لو لم يرد في العشوة الاثنية السبعة بما ناك بالاشارة في قوله في تلك هذا التركيب حقيقة في عشوة وضعت باثنا  
من السبعة كان مجازا وادور عليه من سائر ما اوردوه من الاعتراضات الخمسة اما في قولهم كون المواد باثني عشر في الاعتراضات الحادية  
الانصافا نعتها فقط وكذا في قولهم مود الضمير في نصف اربعة وفي قطع خلاف ذلك لا يرد ما في قوله انما او باثني عشر  
وجوابها ليس كذلك بل المواد مجموع اربعة الا ان السبعة موصوفة او ما مود وعولزم عدم الانشأ، اخراجا من الاجماع  
منعقد على ان الانشأ، هو اخرج بعض من كل ويورد باجموع التركيب الباطل في عود الاخراج واما في مود ابطال التخصيص  
فقط لان عشوة الاثنية ليس نصفا في السبعة وان كانت العشوة نصفا فيه واما في مودنا نعم انما سقط لم يستدل بالباطل  
ما في عينا وانما ينافي كون المواد العشوة قبل الاسناد اسم السبعة ومحل المذهب في مود مذهب الفاضل على ان السبعة  
في السبعة يعني انه غير منها بالتركيب كما يعبر عن النوع بالاجزاء العظيمة من الجنس والفصل اذ كما جنة فيعبر عن الان  
ما يكون ان الفاظ و بالبدن والعرض وكما يعبر عن الشيء بلا زمة التركيب فيعبر عن السبعة بانما اربعة وثلاثة لا يجمع في الجمع  
وضعا واحدا وجعل اسمها واحد في قوله وان قلنا مود حقيقة الباطل في العشوة بعد اخرج السبعة والجمع منها عند الاطلاق  
انما ذكر الجزء وعلى ما لا يرد عليه من سائر ما اوردوه في عليه اما في قولهم اخرج من كانون العفة فلا بد انما يرد على كل واحد  
اسم خاص لا يبين عود الانشأ، ولا يقول به بل يقول غير منه بالتركيب وكذا في قولهم عود الضمير في جزء الاسم لانه انما يرد في قولهم



[illegible]

حديث صحيح لا يرد مسلم والترمذي في صحيحهما واورد في السنة في كتاب الصالحين واورد في كتاب الجاهل في كتاب  
الظلم في نفس وجعلته بينكم حتما فلا تظلموا باعبادكم فكل من كان في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب  
الاسم في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
ووفقوا لوفاء كلكم حايح الاسم في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
اذ كان بعضه حقا وبعضه في صدور الواقع يكون موزون الوفاق في ان الحديث من الاحاد في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
ان ليس في الاستثناء حكمان مختلفان والمواد بالاعتناء المستثنى فلا يكون فيه انكار بعد ان كان قيل من انما في ما بين  
في الاستثناء في الاثبات في الاتفاقي قلنا المراد بالثبوت فيه عدم تعلق الحكم بالجاهل في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
الا كما في سنة والجمع في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
ورامم يكون سنة وانما في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
وعشرين وانما في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
المستثنى منه اكثر من موافقتهم وموافق من الباطن وموافق من اجل التطويل مع المكان الا في هذا اذا انما في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
على حلف بعضا على بعض بالواو جعل ابو الحسن محل النزاع في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
بعضا على بعض بالواو فكان المعنى انما في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
من قال يعود الى الجمع السدول عليه في صورة السدول بالواو جعله دليلا على ذلك فاذا لم يرد ذلك مع ما يورد بالرد كان  
مردودا في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
اما نوعا بان يكون اسم في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
بان الحكم في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
ثم في اسم السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
الخطا في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
ان المعنى عليه في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
عدم الشك في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
الا في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
الصالح في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
في اسم السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
جب اسم السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
او قد جعل في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
الاسمي في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين  
وحكما يكون في السنة في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين فاستشهدوا في احكامكم بما يوافقكم في كتاب الصالحين

يكون

[illegible]



س  
١

ومن تمام الحديث ذلك اذا الارتباط المذكور وجزا له فالاشتقاق مع التقادير متصل والاشتقاق في نفس من الاو  
المستثنى من الفاسقون ويضمحل ذلك بتحقيق معنى الاشتقاق المتصل وهو ان كان المستثنى بعض المستثنى من كان الاشتقاق  
متصلا على ما مر في منتهى حث الاشتقاق في الشرح ومما ذكره لان الروايات التي تصدق على القاريون بعض من الروايات  
التي تصدق عليها الفاسقون ولا فيه باشتقاق اجتماع وصف اليقين والقبول في ذات واقعة في زمان واحد فكل  
نعت الكافر من الذين امنوا منهم فلكون في النار كان الاشتقاق متصلا باشتقاق اجتماع الكفر والافان في ذات  
واقعة وزمان واحد واختار ان هذه الانقطاع الاخر ما قبلها باخره فلا فيه التاخر الى اختار ان هذا يكون  
الاشتقاق ارجا الى الجمله الاخره فقط اجماع من التاخر الى ذكره اجماع من ذلك لان الاما باجماع الاختلاف المذكورة في ظهور  
الاضطرار وقبحه والافتقار الى اختار ما لرجوعه الى الجمع اخص مما ذكره ابو الجحيم لان الصواب منه ظهور الاشتقاق الى  
الجحيم مدم ظهور الاضطرار والاول اخص من تمة العطف بغير العطف كما في ال العطف بغير الامور العطف  
سواء كانت جملا او منادات كما في الامور الواحدة وكان المفردات العطفية بعضها مع بعض في قولنا ضرب الدين هم  
قتله وسرقا وزنا الا ان كتاب في حكم الامور الواحدة ويبدو الاشتقاق الى الجمع فكذلك العطف ببعض ال بعض  
في قولنا ضرب الدين قتلوا وسرقوا وزنا الا ان كتاب في حكم الامور الواحدة ويبدو الاشتقاق فيها الى الجمع والجملة ان ذكر  
في عطف المفردات مسم اذا العطف في الاسماء المختلفة كالجحيم في الاسماء المتفقة واما في عطف الفعل بعضها مع بعض في  
وسم فمما يوجب ان لا يسم اشتقاقا الا شرط قوله اما عند موصوف فلا يسم في طريق ال اما عند موصوف فلا يسم في طريق ال اشتقاق  
بغير تكرار الاشتقاق وتما يثبت الضمير لكون التكرار مصدرا والمصدر بذكره يثبت بوجه قوله في آية العطف الا ان  
تاب حيوة الا الذين قالوا اللهم الا ان يكون نقلا بالجمع فوضيحت قد خولعت في احدى الدليل ما دام في قوله في الروايات  
والنفي في انما قال لو لم يكن بغير التوبة في الجهد التي قاله دليل وموان التوبة لا اثر لها في الاستطاعة حق العباد في قبولها  
للمخالفه لا غير الجهد يعود اليه الاشتقاق مع التفتيح انما قاله والشهادة خلافا فيكون قبول التفتيح للغير ومما هو  
الاظهر وليس قبول القول ما دام في غيره اذ قبول شهادة الغاوي الناب ليس متفقا عليه والا كان الايمان مسا  
متسا لان الاشتقاق من الاثبات من والاثبات من والاثبات من والاثبات من والاثبات من والاثبات من والاثبات من  
كونه الاشتقاق من اربعة وموسم في كونه الاشتقاق من مثبت كان مثبتا والعدم ان الحقيقة لم يوافق الشئ والاثبات  
من مثبت كغيبه ما اختاره من ان الاسماء ونما يعود للاخراج والافهم في الاشتقاق اتصالا بالنفي والاثبات والافهم في  
بين كونه الاشتقاق من الاثبات وكونه الاشتقاق من النفي كما ورد في الحقيقة واراد عليه ايضا وجوابه ان يكون موقوف  
موقوف في الشرح وعي ان الكلام سواء كان خبرا او طلبا وال على نسبة بين المصروف والمصدق اليه حاصله في من المتكلم  
يكون في موضع ان الالفاظ وضعت لعلام في الضمير ثم ان الحكم كان حرا بشعر موقع متعلق لكل النسبة في الخارج كما  
يقول جانه زيد ومحمي على ما اثر الية في تعريف الحكم وان كان طلبيا ليعبر بان لم يحصل نفس ما في من المتكلم  
في الخارج كما ان الامر والتمني والنداء او حصل نفس ما في الخارج في النفي على ما اثر الية صاحب المتكلم وكذا الاشتقاق في  
في النفي فالاشتقاق في الكلام الجري بول على ثبوت النسبة الامة لغير المستثنى منه وما نسب اليه وشعر موقع متعلق ويدل ايضا على  
النسبة التي عليه بغير المستثنى وما نسب اليه المستثنى لكونه لا يشعر موقع متعلق لكل النسبة المتنبية في الخارج كما يشعر موقع متعلق لكل النسبة

الايجابية التي بين المستثنى منه واسباب الوجود والكلام في الاستثناء في الكلام والطلب في ثبوت النسبة  
 الايجابية بين المستثنى منه واسباب الوجود بان الفصل على هذه النسبة في الخارج او بالكلية وبما فيها  
 على انتفاء النسبة الايجابية بين المستثنى منه واسباب الوجود بان الفصل على هذه النسبة الايجابية التي بين  
 ما نسب الى المستثنى في الخارج او بالكلية فالاستثناء لا يدل على الحقيقة بين المستثنى والمستثنى منه في الحكم الخارجي الاول والاول  
 في المستثنى في الحكم الخارجي اصلا لا ثباتا ولا نفيًا وبول على الحقيقة بينهما في الحكم الموضوعي فان كان من الاثبات ولعل ان  
 الحكم الموضوعي الاول كان في المستثنى منه ليست متكررة مما يتعلق بالحكم الموضوعي وان كان من النفي ولعل ان الحكم الموضوعي الثاني  
 نفي عن المستثنى منه ثابت فيه لانه متعلق بالاثبات النسبة لعدم ثم سلب من غير المستثنى فبقى على الاثبات او ان نفي هذا  
 فنقول الجواب من التوليد ان اردتم انتفاء واجماع اهل العربية على نفي النسبة الخارجية في المستثنى فتم وان اردتم  
 انتفاء على نفي النسبة الايجابية فيه فتم وفي نقول به فتكون الايجابية والا حكيمة ومن التوليد ان دلالة كلمة التثنية على  
 التوقيف بالعرضي الذي لا يوضع بنفسه وبهذا يتوقف ما ينسلك به الامام الثوري من ان المقول في كلمة التثنية لو كان  
 بالوجود لم يلزم عموم محال ان يكون له ولو كان الحكم لم يلزم منه وجود ذات له بل اللازم اطلاقه ولو ادلنا  
 فليس على السبعة في الاستثناء المخرج عن ثبوت السبعة بالعرف لا بوضع السبعة مؤاخذة الاثبات ووقفت الخفية  
 ان قول اهل العربية ان الاستثناء من الاثبات نفي وبالكلية جواز لعدم التوقف بالحكم في المستثنى ولان كلمة التثنية  
 على وجوده لم بالاثبات لانه كما ذكر الامة في المستثنى منه ثم حكم على الباقي بالنفي كان ذلك انما اراد ان الحكم في المستثنى  
 خلاف حكم الصور والا فخرج منه قوله وان كان مدلوله النسبة الخارجية قسم لقوله وان كان ذلك مدلوله الجملة  
 وضمير مدلوله الجملة باعتبار الكلام وضميره ومنه مدلول الذي هو النسبة الخارجية وذلك الكون على اثبات  
 الحكم يستلزم نفي الحكم بالبراءة الاصلية الى الاصل في المستثنى فلو وجب من الحكم لاثباتي الذي يتعلق بالمستثنى منه  
 اذا الاصل في الحكم لا الحكم بالنفي لان عموم التوقف بالحكم لا يستلزم التوقف لعدم واما الكون على النفي  
 فليس فيه دليل عام يقتضي وجود الحكم فلا يستلزم الاثبات استلزاما كليًا كان في صورة الكون على الاثبات  
 نعم اذا علم ثبوت حكم عام وسلب ذلك الحكم من العام غير المستثنى علم ثبوت ذلك الحكم في المستثنى بالاستصحاب كما نقول  
 في عموم ما عدا من فيهم زيدا ما قام اتفاقه دون عقدهم في الاريد ولو ما صلوة يظهر فيه ثبوت من حاصله فيما  
 لا صلوة وان قال انه مستثنى من حاصله حين نزع الصلوة كسبغ بانه استثناء مفرغ وان يكون مفرغًا اذا كان مستثنى  
 من المقول والا فالاظهر انه مستثنى من اسم لا هو صلوة كما صرح به الصريح في شرح المفصل في لامة الله فلهذا  
 لا اختفاء في اثبات كون الاستثناء من النفي اثباتا لاثبات الطرد وكل صلوة يظهر حاصله او كفي في اثباته هذا صدق  
 الصلوة يظهر حاصله في الجملة فكان الصلوة كما ذكره لان التكرار هو صلوة فثبتت عموم فتكون الصلوة هي التي يتوعد  
 لو كان الاستثناء من النفي اثباتا لكان الاستثناء في الاصل والصلوة يظهر منه الاثبات لا فاد العموم وبما كان  
 صلوة يظهر حاصله لان التكرار هو صلوة فانه واللازم بطلان الصلوة المقترنة بالظهور اذا انتفى من شرط كفر كما في  
 الظاهر وانما تنقيح التثنية في العموم لم يصح فلا يصدق كل صلوة يظهر حاصله فاجاب بان بطلان اللازم في لان صدق  
 كل صلوة يظهر حاصله لازم على من يسمي لان امره بالصلوة معناه ان الذي يعتبر لان النبي عمن انما بعث المذكور كما ذكرتم في ثبوت  
 انتهى والشرعي يعتبر هو الصلوة وكل صلوة شرعية معتبرة

بظهور حاصله او مع ان يكون الضمير للمعنى الاسم الذي بني بعد الاستثناء وهو انى وانادته هذا الحكم متعلق بغيره  
للمستثنى وهو الاضافات وافادته هذا الحكم متعلق بغيره فاما انى فبما انى قلت ما جاء انى فبغيره واما انى  
فبغيره فبما انى قلت ما جاء انى فبغيره واما انى فبما انى قلت ما جاء انى فبغيره واما انى فبما انى قلت ما جاء انى فبغيره  
الاستثناء من العام وفيه اشكال كسب الالف الترتيب على اصله من انى لان الاستثناء من حاصله المتصور ويكون في الكلام  
لا حصوله حاصله الاصلوه بظهور كانه الوجه ان كان حكمه لا يكون حصوله حاصله منى غير حصوله بظهور لان الصلة تخصه  
كما الاستثناء فحذف حاصله فانما الصلة مناهما وادخل حرف النفي على الظهور لان العوض نفي الصلة بانتهار  
الطهارة وقال وهو ان لا يكون حصوله بظهور حصوله فالصلة لا ينفصل بظهور سبب لانه خبر يكون وانما رتب لانه قد رتب اليه  
ان لا حصوله بظهور في موضع السند وحصوله مستداهم واذ كان حكمه كذا اشكال لانه يحصل في بعض الصلة حصوله بظهور  
كحصوله فانما الظهورين فيكون السبب الكلي ويطهر وروى هذا الاشكال لم يتعرض له وان كان الاستثناء من وجه  
المتصور ويكون تقدير الكلام لا حصوله ثبت بوجه الا بظهور كانه الوجه لم كان حكمه لا يثبت الى الصلة بوجه غير وجه الظهور  
وهذا ايضا شكل الاستثناء منى جميع ما ثبت الصلة لانه شرايطه اذا حصلت بصفة بالظهور وهذا بطريقه وروى  
واما هذا الاشكال ان يقول فيكون نفي جميع الصفات العينية اذا حصلت مع الظهور الجواب عنه ما بين الى الجواب  
من الاشكال انما اراد على جانب النفي ما بين يدل ان نفي العام ليس على حقيقة فينتفع الاشكال بيان آية ان العوض  
من النفي العام البنا لصفة اثبات الحكم في جانب المستثنى او كذا ما بين حكمه بصفة اثبات حكم آخر كذا انما قال الخلف من  
غيره كما في قوله وكلاهما وبني جميع معان زبد الا العلم بصفة اثبات في ثبوت العلم له وذلك لان ذلك لا يرد لا بد من صفة ذلك  
الصلة لا يخفى من العلم بغيره فانما النفي غير العلم ثبت العلم لان مانعه اخلوا اذا استثنى لفيض العوض في ثبوت حين  
الاخر والاثبات على هذا الوجه البطلان لانه اثبات بغيره بوجه في خلاف ما اذا حكم بانتهار ابتدا وبان الامر بالنفي العام  
ان الصلة التي تعلقي بالاحكام الثبوتية وهي المستثنى كد صفات المستثنى منه واقربا لان الصلة في مقابل القول بعد  
معدوما ولا خلاف انما معدوم الجواب في حصوله لا بظهور ناس الاستثناء وان الاشكال الوارد على جانب النفي جوابا  
اخر على ما علمه العامة وكرويا في باب الضم وهو ان يكون المراد بالنفي العام نفي الحكم الخاص الذي يوجب الخلف متوقفا لولا  
في فقر الموصوف على الصلة اذا افتقد الخلف لبيان زبد استقيم لان عروفا خطأ في ذلك وبريدان تروى انما الصواب فيقول  
ما يرد الا ان عروفا بالنفي نفي الحكم الذي يوجب الخلف ثبوتية ومكونه منجما لان نفي جميع صفاته وكذا يبرز الاشكال  
المذكور لانه انما يرد بالنفي العام عامرا اما اذا اريد به الخصوص من باب الخلق الكلى واداره صوته فلا حاصل للصلة  
ان النفي العام ليس على حقيقة فلا يرد الاشكال وبهذا يتم الجواب ما حفظه لا بد منى في شئ مما يبرز في العلم والعلم  
ان ما كابرى يعني على ذلك شذوحت لا يلقى بوزن النفي اذ لم يرد على العلم في الحيوة لانه ان يقول  
لم يرد على الحيوة في العلم لان الاستثناء المنفصل ما يكون المستثنى بصفات المستثنى منه فالواقع في عمل الاستثناء العلم  
الاحيوية من الحيوة لا العلم فعلى تقدير كون الاستثناء موصلا كان الحيوة بصفات العلم وادخلها فيه ودخل الجزء في الكل  
لا العكس فكان انما قال كذا كذا يتبعها على ان ذات المستثنى اذا كان في خلافه اثرات التي صدق عليها المستثنى منها ايضا فخلالى  
اما باعتبار الضم كذا اذا كان المستثنى منه نوعا وقت من المستثنى ما جاء ان ان اوجبه ان لا يرد اما باعتبار حصول ذات ما سبق منه



[illegible]

س

الواجب ان كان الشرط متضاداً فافترق كقولنا ان تدخل الدار وليس كلامه في تقديمه كقولنا ان تدخل الدار  
الشرط مطلقاً فقد واجهنا اولاً على انه مراد بلفظه بالشرط وان انتقل يعني تفويدها والى ان الواجب المطلق  
المقدم هو المقتضى كما بينا في المطلق والمنفرد فلذلك قال الكل واحد منها قابل وجاز لا خلاف ان جاز المطلق الجزاء  
على الجزاء المقدم كونه اريد به الجزاء من غير العلم وهو على قيمته على غير الواجب بل هو ان الضمير في قوله المقدم على الواجب  
كما في صفة العلم لان التخصيص على ما هو في العلم على بعض مسجانه وان قوله على الواجبين على ما ذكرنا من السجانه وهذا السجانه  
ما يصفه ليس كما ينبغي لان الغاية خارج المذكور على ما مر في الشرح السجانه على ذلك وهو ان التخصيص متماثل في المذكور كما استثنى  
والغاية ومنه ما خرج من المذكور كما هو شرط والصفة والبول وقصر مطلق على ما لا ينافي لان اسم التام على ما لا ينافي  
في معنى الفعل فيحسن مطلق الفعل عليه ان الذي يقع وقصر اوجهل الخارج لم يتغير من حكم المقادير لانه لا ينافي ويخرج من التام  
فوكيف من تراخي فيكون مراداً فان سمي هذا بالمقادير لم يكن في المقادير وقال في الحصول الواجب فيه ايضاً ان يكون  
على هذا ما كان من مخصص العلم فقلنا ان علم التام يخرج هو هو التخصيص الذي انشأوا عليه والتخصيص زيادة في تفصيل  
ومعاني من ان كان متافواً ان كان لا يخصصه وان كان متافواً في ذلك القدر الذي تناووا وان تناووا في ذلك  
كما في جملة التام من قولهم واولات الاحمال الاستدلال بالتخصيص بالانتماء انما يتوهم على التام في مطلق العلم  
من فصل لانهم لم يوافقوا في ان الخاص اذا مر على العام كان مخصصاً له والخاص من مخصصاً من العلم على  
الانتماء الاولين فلان اوليهما في صورة الإطلاق وتاينهما في صورة البقرة وقدرى من عبرانه بن مسعود وقال بن  
بالعلم ان سورة النساء العشرى نزلت بعد التي في البقرة واما في التامين الاخرين فلي روي صاحب الكافي ان سورة  
التي يروى باسمه كل السور فيها منسوخة اتفاقاً ولو كانت الاووية منسوخة كانت منسوخة على مذهب الفضل بن عمر ان الحول  
ما في من العلم من مخصص ومن وجه لان اولات الاحمال يتناول المطلقة والمتنوعين في زمانها وكذا قوله في المتن  
يتوهمون فيكم وتوهمون وارواح الذين يتوهمون من العلم والخاص والخاص انما هو في مخصص العلم لعل العلم  
ما يحصل من الاستدلال جهة على التام في مطلقاً ومنه من فصل لان العام المتماثل في خاص في الكتاب اذا تناووا  
ولم يكن العام مخصصاً بالخاص سواء لم يجوز مخصص العام بالخاص في كتاب الله ام اصلاً ولم يجوز مخصص العام  
ما في من العلم بلزم نسخ الخاص بالعام لمتناع العمل بكليهما وكون الخاص مع تقدمه ناسخاً للعام ومنه كون الخاص  
والعام محتملان لان الخاص لم يفسد فيكون مخصصاً للخصوص والالفاظ العامة اختلفت في كونها موضوعاً  
للعموم فقال المحققون انما موضوع العموم وقال قوم انما موضوع للخصوص ومنه العموم بما ذكرنا من الاستدلال  
بالاشراك وتارة بالوقف على ما مر في بحث العموم والاشبات انما هي اشبات الحكم سواء كان الخاص او عاماً والاشبات  
التي يبرهنونها افضل زبوا ثم لا يعمل احدهم في ان نسخ بالانفاق دونهم قالوا انما هذا دليل للمنافين مطلقاً  
قوله قال ابن عباس من هذا الدليل من فصل على ان العام المتماثل في خاص لا مخصص بل ينبغي فيه انما في  
تخصيص السنة بالسنة ولعل المستلزم اليه قبلنا في الدلائل المذكورة للمذهب المختار ثم لم يأت في واضع الواقع دليل  
على اجواز وتايناً ان لو لم يخصص لعل الخاص بالمتماثل وتايناً ما ذكره في جواب قولنا ان نسخ العام كان الكتاب مخصصاً للكتاب  
مبيناً واللازم به لان مبين الكتاب هو البول لقوله لم يبين لخاص ما نزل اليهم وموانه مساو في قوله لم يبين لخاص لان العام

[illegible]



لا با غفل لان ما مطلق يدل على المفيد و مران الامر اذا انقلب با مطلق كان اعطى ثلثه جزئ مطابقا لما مضى  
الكلية و كانت العادة جوت على مثال جزئى معين كان ذلك قربة يكون الحد با مطلق هذا الجزئى المعين و لم يوجد ما ذكرنا  
في العلم انزل جوت العادة على تناول نوع خاص منه فلا يصح قبلكه عليه مننا، بل في هذا التقدير لم يستبعد الاستبعاد المذكور  
بعد ذلك و موقوفه و اس آج من الاضمة على ما فتور عليه الى الحسن من ان المطلوب فان الامر با مطلق اسر جزئى منه  
و استلحقه على ما مضى في الخرج و قد نبه في الشرح على ما فيه  
و هو الحسن في هذا المعنى بل ذهب العلم المحرمين في الاضمة آ و الوصف في تبيينه التاكيد و هذا محل شى محار  
للمخالف في معاصر هذا المعنى بل ان رج العلامة سب الامور الوقت الى الامام و الحسن و نسب في بعض الكتب التحصيل  
الى آج و الوقت الى الاخر و ما لم يثبت نفس يدل على ما فيه قوله فلا بد من محار آج بهذا الاخر عند ادل على ان الضمير ما قبل  
لكن اريد به بعض افراد و محار اذ قوله اولاد و جمع الضمير الى بعض ليس بخصيص يدل على ان الضمير ليس با جمل الى العلم  
بل الى بعض افراد و كما عادة الضمير في قوله و موافق اقرب للتقوى الى بعض المذكور فيمننا قضان العلم لان اولاد يعود  
الضمير الى البعض و اريد به بعض من العلم و ان كان عابدا الى العلم و هذا ينسج جوابه عن الغلط في تخصيصه و يدوان الضمير للعلم  
الظاهر و لا شك اننا عاد الظ و ارا د به ما اخصه لم يلزم منه خصوص الا انه يدعى على هذا الجواب ان الضمير كما عادة الظ لكن  
مع الضرر و لا شك ان اعادة الظ مع الضرر بوجوب اللطف بغيره و العادة اخصه و العموم و الامم لكن العلم مسا و ابل  
مبدأ و انما لا بد ان يعلم ما و محار في الضمير كونه في خلاف و لهذا في الشرح و قال فلا يلزم من خروج احد ما عن الظاهر لان  
اعطى ان يرجع الضمير الى المفظ با حينا يرجع من قوله و يعود الى بعض من قوله كذا عدلوا و موافق للتقوى على خلاف الظاهر  
و انما ذكره بلفظ الجمل لان العلم الظاهر اذ اريد به اخصه كان محار انا الجمل آ في قوله فلا يلزم من محار آج محار  
الاخر و تم حقيقة فعل هذا النوع الشاقض و اما قوله الجواب لو اعاد الظاهر و ارا د به ما اخصه من اعادة الظاهر و ارا د به  
و قيل بما خصه كذا قال و المطلقات الرحيات اقصى يرجع من قوله لم يلزم منه تخصيص الا انه اعاد الظاهر بل ما فيه في لغة  
و ارا د به اخصه يلزم تخصيص الظاهر و اخصه و هذا في اللغة الواحدة بهذا في اللغة بين الظاهر و الضمير اريد بهما الاصل  
عدم الخ لفة بين الضمير و مرجع في اريد بهما فالا اريد به الضمير بعض ما يتفاد له المفظ المذكور فعدم الخ لفة بينهما ما بان في ارا د به  
المذكور البعض المذكور اريد به الضمير في اخصه العلم و موخلاف الظاهر و اما بلان يعود الضمير الى ما تقدم ذكره من الظاهر و هو  
بعض من قوله كذا عدلوا و موافق للتقوى و موافق خلاف الظاهر و التزام احد ما بعينه حكم بعلوم الخرج فوجب الوقت الجواب  
اولا انما في العموم الى المفظ المفظ العلم العموم و في الضمير المذكور يعود الى ارجع اليه با حينا يرجع من قوله و اعتبار اخصه في المفظ  
العلم بوجب اعتبار اخصه في الضمير تبعيته لانا اذ اطلق جاء في النعم الا زيدا فاكو منهم كان في الضمير سنا و الا زيدا ايضا و انهم  
في الشقاق لفظ و اعتبار اخصه في الضمير ان يكون ما تقدم ذكره من و مو بعض ما يتفاد له العلم الا بوجي خصوص المفظ  
العلم فلا يلزم اما في اللغة واحدة في كتابه او في من ارتكابه  
الاصل هو ما بالنفس فله و اما اذ ثبت عليها بالاجماع فلكون الاجماع متضمنا للنفس كما سبق فيكون الاجماع تخصصا للعلم  
وقد انفرد الوليد المذكور بان ثبت به احد جزاى الوعيب الكفار و يكون اليكس في العودا لثقت تخصصا مطلقا و ما جوة  
و هو ان العيان في غير ما ليس بخصصا بل باعتبار القوانين الموجبة لحدود من لم يذكره و لعلنا و قد ذكر بعضهم لاثباته و لعلنا على

فكذلك يجب التفتت كما حوت ما دونه بالسماع من العطف منه بلا دليل على حوزته  
من الدليل مثل ما ذكره الكلام يكون الدليل الظاهر للعلماء لا يقدرون على التفتت لان التفتت مثبت باحتمال تفتته  
وموضوعه لا يحد من سماعه وينبغي باحد الاحتمالين منها ان كان مركبا من مقدارين فقط ولا شك ان وقوع احتمال  
من اثنين اقرب من وقوع احتمال تفتته فيكون عدم النتيجة اقرب من التفتت وارجح في الظن من وجود ما ذكره في صدر  
الكتاب وبقيت حيث ذكر في الكلام ان شاء الله تعالى من هذا القبيل كما ارجح اجماعي خالف منها ما عده من ادراك الشرح  
من ادراك من ادراك في التفتت من مذهب مخالف لمذكر في المذهب باسمه وبالنسبة الى المذهب او بذكر المذهب  
والله اعلم بمرئيه منها بذكر اسم في المذهب وقال اجماعي ويزيد في الشرح عليه ارجح فقول اجماعي فينبغي ان ما ذكره  
على ان ما ذكره محتمل او وانا في خبر الواحد اذا عارضه القياس عليه له مدنا لا انعام واثرا في كل بقوله وبين  
العلمانية بالتفتت في خبر الواحد وبقوله في الجواب ان الالتزام بما ذكرتم لا يرد علينا والكبرى في خبر الواحد في المذهب  
بعدم كل احوال الجهد الجوز لم ترك العمل بما ادى اليه اجتهاد وانه لا ياتوا لا يجادل الاجتهاد عليه الا وجوب عمله بما ادى  
اليه اجتهاد على وجه اذ من الجوان والوجوب والحزم وغيره فان ادى اجتهاد الى الجوان في القضية يجب عليه العمل  
على وجه اجتهاد وعلى هذا لا يقال ان اريد بالقطع ما يستلزم تركه كمن يتقرب بالقطع وان اريد به العلوم البحتة فلا يلزم  
عنا من الدليل لاننا نقول بوجوبه الثاني لان الضرر الواحدا والكبرى الضرر بين المؤمنين من اليهوديات واللام من  
المؤمنين اليهوديين مع ما ثبت من اننا في بعضنا والاشيا في بعضنا ومنها الجاب كثيرة من كونه في بيان  
توحيدهم الفقه ومنه ذلك كونه حصصا محتملة فخصصنا وهذا يعرف وما قيل في النهج ان لكل شئ حقيقة  
مربوطة بالحوال عليها المطلق اذ الاول على الحقيقة هو الموضوع في القضية الطبيعية والمطلق هو الموضوع في القضية  
العلمانية وموضوعها متغيران اذ العلمانية يصلح ان يصدق عليه وجوبية دون الطبيعية من غير تفتت ففقه لا يرد  
مشرك ان انما يكون المطلق اذ كان موضوعا لا مشرك ان كل شئ ولم يرد من تفتته وارجح حصصا في موضوع  
توحيدهم والاما اذ كان له تفتت كما عارف فلا يكون مطلقا سواء كان بعينه شخصيا كلف العلم واليهامات والمفردات  
والاخرى بطلان وان كان المطلق في كل شئ موضوعا لشيء بعينه ان الموضوع في العلم شخصي وفي الاخرى كلفي فخرج به في  
الحرف من الشرح اذ لو كان المطلق واسمته فان كلامهم يدل بالوضع على حقيقة الجوان المتضمن مع الاثر الى تفتته  
والفرد في بعضها ان الاثر في التفتت في علم الجاني استغناء عن وجود العطف وفي اسم الجاني المعرفة تعريف الجاني مستغناء عن العلم  
فتوحيدهم الكبريتي السوادام التوحيدهم العلمانية عليه هو معلوم اسمته وجوده وبغير حصص من الامراض كمن كافر المعلوم في كل العلمانية  
العلمانية فيكون لا فقه في علم الرسول او في علم كل واحد من الحصص المخرجة كمن كافر في علمه بلام الاستغناء وكذا اخرج  
كل عام وان كان كونه في بيان الاثبات في كل رجل او ان شئ في كل رجل وبعدم هذا بطلان ما قاله الاموي المطلق هو المكون في بيان  
الاثبات اذ لا يتصور في كل رجل بالتفسير الذي ذكرناه وممكنه حصصا محتملة فخصصنا كثيرا مما يدرج تحت امر مشرك من غير تفتت  
العلمانية مثل التفتت من الاثبات اذا اختلف حكم المطلق والمحمول بالاسم في المطلق في التفتت في التفتت وكان حكم المطلق  
ما يرد على اثبات حكم المعلوم بالاقتضاء في المطلق على كونه كلفي لا على منطوقه وذكرنا ان اقال ان قاموت فافتق رتبة قال  
لا يمكن رتبة كافر فان اتفاق الرتبة المطلقة بتفتت الامر بغيره فيكون المطلق على الرتبة المقيده بالاجان في لا يرد الا اعتبار الموانع  
تلكها ولا يمكن رتبة كافر فيكون يرد العلم على ملك  
رتبة موازنة لانها هي من الشئ يتفتت في

كذلك انما رتبة القول وان كان لا يملك حكمه فمقتضى ان الحكم في ذلك ما لم يرد من رتبة قوله  
والا فلو كان رتبة القول لا يملك حكمه فمقتضى ان الحكم في ذلك ما لم يرد من رتبة قوله  
لا بالنسبة الى لا يملك الحكم فمقتضى ان الحكم في ذلك ما لم يرد من رتبة قوله  
ان المراد بالحكم هنا ليس هو الحكم الشرعي ولا النسبة بل السند في ما مدركه في الحقيقة بالكل اذا الحكم فمقتضى ان  
الحكم به قال الحق في شرح الكافية انما يخص الاسم بام التميز لان الافعال لا تتبع الاحكام بها والافعال لا يبعد ان يكون  
الا تميز في الحقيقة وليس في الحقيقة لان الافعال لا تتبع الاحكام بها والافعال لا يبعد ان يكون  
على بعض سببانه ومقتضى حصة العام على البعض اذ كان بكلام مستقل مترافح موضح لعدم الانشغال من العام  
على البعض ان يراد بالطلاق العام بعض سببانه ومقتضى حصة العام على البعض اذ كان بكلام مستقل مترافح موضح لعدم الانشغال من العام  
اذ كان الخاص مترافحا على العام على انه اراد به العموم ثم وضع ذلك الحكم العام بالخاص في غير ذلك يكون في العام على  
سببانه من الطلاق العام واردة بعض جزئياته فقط بل يكون شيئا لا يخرج رفع حكم شرعي مترافح لا يخرج من الجواز مثلا  
لان الطلاق المطلق واردة القيد من باب الطلاق الجزئي على الكل والطلاق العام على الخاص من باب الطلاق الكلي على الجزئي  
وقد جاز من آخذ من الملازمة ان المحضر ان يقول لا يرد من كون القيد شيئا كون التخصيص شيئا كما لو سئل  
ان القيد يدل على حكم شرعي لادالة المطلق عليه املا كما في قوله الامانة في رتبة الكثرة مثلا فلم يكن الجمع بينهما بان كل  
القيد على ما هو اجل وممكنه بان المطلق فصل بالضرورة على كونه ناسخا واما الخاص فانه يدل على بعض ما يدل على العام  
فصح ان يكون ناسخا للمطلق محتمل له بان يكون مترافحا لادالة بعض ما يدل العام عليه وادناه لادالة البعض الاخر فلا يمكن على الترخ  
وقد امكن قوله على ما هو الاجل ومن ثم قلنا وسواء القيد انما ناسخا للمطلق لادالة القيد على امر زائد  
لم يدل عليه المطلق فلم يرد عليه كونه ناسخا بل كونه ناسخا للمطلق كما في قوله على بعض  
مقدم القيد ويمكن الجمع بينهما ولا ضرورة في العدول عنه فيجعل المطلق على القيد لا على النسخ فذا من الملازمة ان من السند فصل  
العموم من السند ان الزيادة على البعض من النسخ والقيد انما هو بالنسبة الى المطلق فيها فيكون ناسخا للمطلق  
الخاص والمطلق انما هو بالنسبة الى العام والقيد المقدم فلا يكون ناسخا بل كونه ناسخا للمطلق انما هو بالنسبة الى العام والقيد المقدم فلا يكون ناسخا بل كونه ناسخا للمطلق  
لا كانت الملازمة في الدليلين المذكورين لادالة ان القيد انما هو بيان النسخ في حين النسخ والحوالي من العارضة  
للكونه لادالة انه ليس بيان ناسخا جوهريا بل ناسخا في احوال وقوع التغير والحوالي تحقيق من العارضة بانها والعموم  
في اثبات هذا السند من التحقيق وموانه كان العام لعدم يشغل جميع خواصه كذا ذكر المطلق بطلان بالكلية في جميع  
الاخرى بينهما في ذلك الا ان شهول العام كواصه على سبيل التميز في ان اراد به العموم كذا في خواصه وشهول المطلق على  
سبيل البدلية في ان اراد به مقتداه بالطلاق واحسن مقتداه اذ حصة واحدة من حصة اية حصة كانت وكان التخصيص  
العام رفع لبعض ما يشهد به لا وفصله على البعض الا في كل ذلك معلوم من وضع اللغة في التفسير اذ نوع من التخصيص لانه  
ما ينفرد المسجيات على بعضها والبيان لا يرد في ما في كذا المطلق والقيد ومما هو بيان من العام والخاص في ذكرهما  
معيهما فينبغي ان يكون حكم حكم التخصيص وليس حكم التخصيص النسخ بل حكم البيان فلا يكون حكم التفسير ايضا شيئا  
للمطلق ويكون حكمه بيان المطلق كما هو مقتضى قوله فكما تقوم الخاص بياننا من عدمه بالا اعتبار لا تقوم بالزمان وذلك



[illegible]

كونه من غيرهم بعضهم وان يكون عامه معلومة مثله كونه من غيرهم فمعنى دفع الاستثنا هو الصفه عليه لا اجمال في الاستثنا من الصفه  
 انه لا ايمان الحكم بان يتصل بفعل المكلف كونه مقدورا فاذا اضيف الى بعض الاحيان فخر حرمت عليكم اما انكم ترون عليكم  
 العمية لم يكن من صف الكلام من كماله وتعلق الحكم بفعل لا يتعلق بذكر العجز ووجه اما ان نقدر جميع الاقوال التي يصح  
 تعليقها به نعلم ان لا غير خاضر ولا حاجة اليها لان ما يقدر بالضرورة لا يقدر بالضرورة او لا يقدر بعضا الى العجز فيلزم الاجمال  
 والا يحتاج الى بيان من المحل وموضع خلاف الاصل فلا يثبت اليه وان كان كذلك كما به اسهل من ان يثبت له من غير ان يتصل  
 ان الاجمال اقرب من العجز لانه لا اصل له ولا يقدر بعضا على التفسير ما هو اعظم مقصود من نفي ذلك العجز وما هو اقرب  
 على اضافة الحكم الى نفي ذلك العجز واداء ذكر الفعل منه كما لو قلنا ان الله لا يملك في العلم ومزايا الله اذ ليس فيه كثره فانه  
 الاصل فلا يكون محلا واما ان لا يقدر شي وبما قال العاد باضافة الحكم الى العجز ايضا فيه الى الفعل المتعلق به من باب اطلاق المحل  
 واداء الحال كما هو محال اليه بعض الحنفية ووجه ان يقال انه يجوز لكل فعل يقع تعلقه به ويثبت الحكم له من بعض مبر  
 هو اعظم مقصود منه وعلى التقديرين لا يكون فيه اجمال ومن بعض غير معنى من ان الله ايمان فيلزم الاجمال وموافقان  
 الاصل فلا يضر اليه وان ثبت حرف في معنى الخلاف لبعض الشهور من مذهب الشافعي ان سجد بعض الناس  
 واجب وسجد كله سنة وفيه بعض منظم يصح به وتقبل الواجب منه مطلق سجد يتعلق بالراسي من قطع النظر عن الكلي  
 والبعض ومعارف الشرح يفسرها وانها يصح ولان قوله واسجدوا برأسكم على بعضه في الوجه ثم سجدوا لا يجاب القدر  
 المسترك بغير الكل والبعض لعدم انفكاك السجود المسترك منه ومن ذلك قبل الواجب منه اقل ما ينطبق عليه اسم السجدة  
 وقوله يعرف الطائر ان الله في بعضه يعرف الطائر لا يكون لغة موضوعا لذلك ولا يكون الباء الواقعة  
 على محمول الفعل المتحرك موضوعا له لغة ثم يعرف في معنى الاطلاق لبعضه اما نظريات السوف في اصطلاح اسم مطلق البعض  
 وبهذا تشهد تور الايام في الغيبة وهو ان الافعال وضع بليان ينقسم الى ما يتنفع بالاستيعاب كما فعل فاذا قال الله لا  
 شئت راسي كان ذلك لغة الاستيعاب فذلك اوجب التيقن التمول في الوضوء والله لا يقتضيهما العلم بها اذ ان لم يثبت  
 والاسم مطلق لا يقتضي الاستيعاب والاسم من هذا القسم لان من حلف لا يسجد راسه الا خمسين تعلق بالبر والحنث بالليل اما  
 ما نظره في النسيان الباء الزاوية في البعض والله لا يقتضيهما العلم بها اذ ان لم يثبت التمول في الوضوء والله لا يقتضيهما العلم بها اذ ان لم يثبت  
 الوجه اخلا اجمال الصالح يوجب اليه اسم السجدة لا يقتضي العجز فانما هو اقل من حلف لا يسجد راسه الا خمسين تعلق بالبر والحنث بالليل اما  
 مستوفيه دون الاية فيسجد على اسم السجدة لا يقتضي العجز فانما هو اقل من حلف لا يسجد راسه الا خمسين تعلق بالبر والحنث بالليل اما  
 موضوعية بعض الناس بكل العبد وليس المراد بالبعض مطلق البعض والا خرج من محله ما يطلق عليه اسم السجدة  
 وهو يحصل بفعل الوجه كونه مقدورا له عادة فلا يحتاج الى ايجاب على حدة بل المراد بعض معين بالعدد وهو كذا في الشك والرجوع  
 وغيره ما يكون محلا وما روي العجز انه عام سجد على ما يصح به ان لا واللفظ عند اطلاقه بنفسه الى الكامل فيكون المراد جميع الناس  
 وهي مقدرة بالوجوب فيجب سجد راسه والاسم والا اصل في البعد الا صاحب اذ لو قطعها بلاكف يجب تمام رية البعد والحق اكثر ما هو  
 الشئ منه حكم الكل فكيف السجدة ثبت اصابع وهذا الوبيل انما يتم لو لم يكن الترتيب واجبا في الوضوء وهو غير من هذا القسم والاسم  
 ذلك ما نعلمه لو لم يكن تغيير المطلق من وجه تقييد سجد جميع الوجوه جمع يرمي عموم ارادوا البعض على الاطلاق ارادوا بعض معين  
 المقدار وعموم اذ المطلق بالنسبة الى مفيدة ان السلام بالنسبة الى فواضله والسلام بعد التخصيص جهة في جميع ما بقي فكذا مطلق البعض

انما قيل في بعض ما ينقل في فعل الوجه كان مطلقا في الشئ واللفظ يجوز ان يكون مطلقا من وجه تقديره من وجهه كاني  
 فهو برهنة مؤمنة وقد قالوا لا كان المصداق الذي ذهب خالف شعبة فيما اختاروه في الاحكام من كون مسطح  
 الدائري وعنه من الدليل الذي ذكره لفظه من اختيار الشئ بقوله لا كما عابره من مذهب الخالف في زير في الشرح  
 لفظ قد سمع الدوا وتبين على ان هذا الدليل كمرتب المختار وفي الاحكام وما اجاب به من الدليل آتني من ثبوت  
 الوفاء في صحة الخلاف مع بعض الدلائل اذا افقدت الباء في الكل ضمنت لانه قد نزل الامام في مواضع كثيرة  
 كتب به عنك في كلام العرب وكان ان مسح جميع الوجه في قوله في اية التيمم واسمها ابو جرحكم واجب وليس كذلك  
 اذا لم يمسح مناب الشئ والحقيقة في الوجه كما يجهه الحقيقة وفيه انما قلنا في مسح جميع الوجه بالترتيب لما يجب  
 مسح بعضه وكذا ما اجاب عن الدليل لم يمسح من اللفظ في الجاهل في بعض لان السند لا يدري ان الباء يدل على التيمم  
 موضع اللفظ بل يقع الشئ بل بالعرف والظاهر الوفاء في شئ في مثل مختلف الوفاء في الشئ في الصلاة مع جميع انما يوجب فيكون فيه  
 وعدم الاجال اذا لم يمسح عرف آخر شئ ومعنا بما رخصه لان الوفاء فيه مختلف فيكون مشرودا بينهما في احوال الاجال ان  
 اختلاف الوفاء وانهم ما علم ان الوفاء في الشئ في مسلم واحول ليس الا وان الاختلاف في تعيين ذلك الواحد فيلبي راد  
 بالعرف الشري لان التقدير افتقار بل عرف الشئ عن من التيمم وذلك في الوفاء فيلبي راد  
 في الكمال في الشئ مع كل طائفة الشئ لها فيهم فيكون نظاما معقول طائفة بلا احوال لان دليلهم من على تقدير ثبوت الافتقار  
 كما عرف قوله وان خلاف الاصل ان اشترك خلاف الاصل بدليل قوله في الجواب لو لم يكن مثله كان في الجواز وان خلاف  
 الاصل وقد مر في سورة لان الذي قد مر مرارا فيكون الجواز والاشترك كل منهما خلاف الاصل لكن الجواز راجع على  
 الاشترك فان قيل نعم يمكن الاستدلال على نهج الاستقامة لانه السند لا يثبت في الشئ في عدم نفي الامام قلنا قد مر ان ادعاء الشئ  
 انما يدخل ما يبايع الجواز في الاصل عدم سبب آخر فيهم من افتقار افتقار واما من عدم الشئ في مثل ذلك  
 ودفوع واحول لا يثبت على الظن وما في بعد من الغلط ايضا في الواضع الذي يقول على ان الدليل المركب من المقدمات الغلطية  
 لا يثبت الظن بالنتيجة كما قد مر في اوائل الشرح بقوله وفيه حث مذكور في الكلام وانما كور ذلك كما قد قال بعض  
 تيمم هذا القول فيلبي راد وقد يقال ان انما يثبت من الدليل المذكور في الحمل راس في كلام العرب لو لم يثبت كماله  
 اما اذا ثبت اجاله بدليل ثبوت الشئ كما في التيمم وثبوت كونه متواظفا اريد به جزء معين كما مضى فلا واما انهم  
 قلنا بل في حمله على الشئ في مثلنا مقدمه مطلوبة في وادى في حمله على الشئ فيكون محلا بين الجاهل الشري والحقيقة الغريبة كذا  
 للظهور اذ جاز في الشئ اذ لا يدل على الصحة لا يقال لا يلزم من عدم دلالة الشئ على الصحة لا يقال لا يلزم من عدم دلالة الشئ  
 على الصحة عدم الدلالة على الصحة مطلقا سمنا ذلك كلف لا يلزم من عدم الدلالة عدم الصحة الذي موالط لاننا لم نكن نعلمون  
 بصحة الشئ منه لثباته بان الدال على انما هو الشئ ومنه الصحة من انما هو الشئ في ما اذا انفق الاموال عليها انفق قوله  
 خور الحمل على الشري معزوم صحة وانما بدل لوجمل الشئ منه على الشري في الغرض والحكمة واللازم وهو لزوم الصحة بط  
 لان الجاهل هو ما مطلق عليه منى منى وليس بصحيح فلا يكون صحيحا فيكون معزوم صحة مناسم فيهم لزوم الصحة ولكن ان يقال الضمير  
 للمنى في ان الشئ منه بط كلف يكون صحيحا مناسمات واما لان الاضاح من حوالا لا يقال لا ينفى الجاهل فيكون كونا للفظ  
 مستكرا لواقع الاشكال اوله لم يرفع ادم يقع اصلا في حوزان وذكر كما يقال لعمري ضعيف لم يركم بول فيكون قلنا والصحة  
 منزلة الواقع ثم يغير مما في الصحة الموصلة كالصحيح



مكترا تالكه صاحب الفتح والجاراذا الشهر يجوز استعماله في الحدود كما يجوز استعماله في خارج التربة ويجوز ان يرد  
المراد بين في الحروف هو الفصحى معهم وقد كيف بدلتها الحروف الاخر منها الى الاول وهو الامكن به  
عن من معهم وتم وهو ان كان معهم اقل ما يكون بدل من لزوم المساواة او بيان له وما يصدر به الى السادة  
اقل ان البيان لانه يجوز ان يكون القول كدلالة العام والطلق في القوة لا يقال المطلق لا دلالة له على شيء من جهة  
فضلا من قوله ان المطلق والمقيد كالعام والخاص في التفسير والعام المطلق لا يدل على خاصه شي من الدلالات  
الثالث اتفاقنا القول في لا ندعي ان المطلق من حيث هو مطلق يدل على المقيد الذي اخرج عنه دلالة قوله بل هو  
ما ذكره بل هو ان كان في دلالة قوية في الجملة كما ان اقترنت به خبرية موجبة لدلالة على المقيد الذي اخرج عنه بيان  
الزمن كما ان دلالة على ذلك الخرج متعينة لم يخرج ذلك لاستخدام اسم انشاء القول بالضعيف وقوله الذي دلالة العام اما  
ان اردوا من ان المقيد يشمل المطلق ايضا كما ستر في بحث العدم انه حقيقة في حصول امر متعدي واما ان يريدوا العام  
المصطلح واكتفى به من ذكر المطلق وقوله بدلالة الخرج الجار والمجور متعلق بالفي والمواد بالخرج هو البيان  
وسمي نظرا لاسم الفاعل ومن اورد هذا العبارة لعمارة التقابل بينه وبين المذكور او لانه في المصطلح  
واما ان الحمل يعني ان المعنى ان كان عاما او مطلقا وجب كون بيانه اقوال لا يوضع في ظهور العدم والاطلاق  
بالبيان ليس في التعارض بينهما والواقع يجب ان يكون اقوال وان كان محتمل في كون بيانه اقوال لا يوضع في دلالة الحمل  
به بل يجمع بينهما فلا يثبت في القوة بل يكتفى فيه او في دلالة فان كانت موحدة كما في مشترك فان دلالة على كل واحد من معني  
المتعينة قوية فاذا التزم قوته ولو كانت متعينة كفت في بيان ترجيح آج وقال الكرخي يمنع في غير الحمل فصل  
الكرخي في جواز تارة اليك عن وقت الخطاب الذي يحتاج الى بيان في ان لم يخلو استعماله في خلافه كما انعام اريد  
الخاص والضموم والاسماء الشدية والمطلق اريد به المقيد وثانيها لا يخلو كما في الحمل وهو المشترك وماله من ان  
المواظفي اذا اريد به معنيين فالاول منع تارة في مطلقا لهما كما انهما يباينان او تفصيلا وهو يجوز تارة في مطلقا  
وقال ابو الحسين يجوز تارة في بيان الحمل مطلقا كما قال الكرخي وفصل في غير الحمل فقال يمنع تارة في بيان الاحمال  
كما قال الكرخي ويجوز تارة في بيان التفصيل في خلاف ما قال الكرخي وقال الجبائي واما بعد والظاهر هو الجواز  
تارة في بيان النسخ ويمنع تارة في بيان غير سواء كان محتملا او كان له في ما عويع النسخ عند اوردوا في الوجه  
الذكر في المقيد ولا يبيح مثل خبره وانما يطبق الكلام المتفق عليه وهو قول الكرخي يمنع في غير الحمل ابو الحسن  
منه في الاحمال لا التفصيل والاحمال يمنع في غير النسخ فلا اشكال في قوله وفي الاحمال وتفسيره ابو الحسين منع  
في الحمل وفي الاحمال في غير الحمل حتى يجوز عند تارة في بيان الحمل مطلقا ويمنع تارة في بيان غير الحمل اذ كان الاحمالا  
وجوز تارة في بيان التفصيل فظهر استعماله كلامه وان قول الشرح العلامة لوقال ابو الحسن منع في الاحمال فنف  
لعله الواد استعمال ليس على ما ينبغي مع انه لو قال برون الواد لم يكن اشعارا بما ذهب اليه في الحمل واما تطبيق كلام  
الشرح عليه فلا اشكال فيه الا ان في قوله والجبائي يوافق ابو الحسين في غير النسخ فانه بشرطه يجوز تارة في بيان الحمل كما يجوز  
ابو الحسين كونه لا يجوز تارة في بيان في الحمل وفي غير الازمة النسخ والوجه ان يقال انه اذا وبتو له والجبائي يوافق ابو الحسين  
في غير النسخ ما لم يظنهم منه ان الجبائي قال ابو الحسين في النسخ ما لم يظنهم من قول من قوله فلا يوجب بيان ذلك الا انه

[illegible]

يجوز صري ذلك لان الاجتماع مع مخالفة اى بكونه العيني في اذ لو كان الاجتماع في غير كيف يتصور مع مخالفة وهو من اجل  
 وان كان تبديله لا يخلو من فاعلم ان فاعلم في الحصول ومختص به الحاصل والحصول ان مخالفة ذلك وقال  
 وقال يجوز العمل بالعموم قبل البحث عن التخصيص وان كان بعد علم في الفهم من موافقه من العلم والحقيقة التخصيص  
 من احوال طلب التخصيص كصفتي التخصيص والى العمل والتميز فاسم افتراضه ان يجوز العمل بالعموم مالم يلزم  
 تخصيص ولم يوجد اطلاقه والى ان كان طلب التخصيص الى التوضيح وحل مراد الحق ما نقل الاجتماع عليه انه  
 يجوز العموم على حكم العموم قبل التفسير والتأمل فيما رتبته من التخصيص فهذا ينبغي ان يكون مجاز عليه وعندها دليل  
 مع ما يعارضه الاجواز كما دلت على حكمه من غير نظر الى ما يعارضه وبهذا الشرط هو العوارض في التخصيص لا يجوز العمل به  
 الى الحكم بالعموم قبل البحث عن التخصيص وحل الخلاف العمل به بالعموم قبل الاستقصاء في البحث قال الامام الرازي لا يجوز  
 التمسك بالعام مالم يستفح في طلب التخصيص فلما قال لا بكونه العيني فانه يجوز التمسك به قبل الاستقصاء في طلب  
 الحكم التخصيصي وهذا الخلاف لا يخص هذا المسئلة بل كل دليل مع معارضة كذا في الاجواز العمل بالاولى يقتضي قبل  
 البحث عن التماسك ويكتفي عند الاكثر تحت ثقل على الظن عدمه وعند القاضي في القطع بانقائه وكان الخلاف في ان الاول  
 يقتضي من يثبت اليقين وان العام على مقتضى الدلالة على العموم ينتج على هذا قال الامام في مباحث العموم والى ان كانت  
 الظاهر في عدم المسئلة ان المسئلة قبل ان ينتج العمل به وهو قد يوجب في الظاهر التماسك في اقتضائه ثم اذا لم  
 يظهر محصى ودخل وقت تكليف العمل ينتج ذكره على وجهين اح الظاهر با رادنا العموم كما يبدو او ان الغاية الوجهية  
 المذكور وانما الظن با رادته ومع الاستدلال في القطع حاصل برجوب العمل بالعموم وهذا بطوره في كل ما لا يكون فاعلم  
 كما في احوال الاحاد والاحكام الطينة فاعلم في جميع هذه الابواب وجوب العمل والاعتقاد جازم في وجوب العمل وهذا  
 مستند الى دليل قاطع مما يورد دليل الظن يستدل الحكم وما حرم العمل في ان مطلق النطق اراد التعميم فلما قيل اليه  
 هذا الكلام وقد ثبت علمنا في بيان ثوبين الفقه من ان المجتهد اذا ظن الحكم وجب عليه التعميم والعمل بالاولى  
 القاطع مع وجوب ايقاع العمل الظن فانكم تعلم مقلوبه والظن في حقيقته كثيرة بحيث هو انما لا يرد قولهم ان كانت  
 المسئلة ما كانت في البحث ولم يطلع على تخصيصها فاعلم في فاضية بانقائه والعمل فيه بنبي الفعول مستند الى غير المصدر ونسب  
 كثيرة الى الطوائف او المستد الى غير التخصيص على الحدوث للاسعال ونسب كذا الى اعيان الطوائف وامامنا المصدر وقولنا وجه مستند  
 الى غير المجتهد كذا ما بحث المجتهد من التخصيص فلا يخفى في حكم بالعموم لم يحرم في جميعه من حكمه وهذا انما لا يرد قولهم وان لم يكن  
 حاكما فيجب المجتهد بوجوب القطع بانقائه ثم دلالة الظنية بربرانه كما حوج بتفسير الدلالة بالظنية ما دلالة فطيمه كالتقيد  
 لان دلالة فطيمه لا يحمل دلالة مرجوحة وما دلالة على احد الغيبية وبه دلالة على الاخر كما استشكل وما دلالة مرجوحة  
 كما يجازي وهذا لا يخفى ما نفاد دخل فيه جميع افهام الظاهر ما دلالة راجحة ومضادة ودلالة على ما وضع النطق لغة او مرادى  
 دلالة على ما نقل اليه والشهر النفاذ بالعرف العام كالتعاطي الخارج المستفاد من المسئلة الاعتقاد او يوثق الشايع كالمصلحة  
 لا اذ كان المحصورة او معروف خاصي بهر كما لا ينفي تخلف الحكم من الاول لان دلالة النطق على الفعول اليه اذ الشهر النفاذ  
 فيه يعرف ما ادى من دلالة على غيرا وقد عرفت ان دلالة الغيبة على حكمه بعد ما يشعر من العبارة بان حكمه بعد  
 النقص في انظر او يستفح فما تاويل قوله ولم نقل ان قال ان في نكاح الكون في نكاح الكون في نكاح الكون في نكاح الكون

مولد



لا يوافق حكم الامام فلان فيكون الامام معارضا له في الامور والاولاد والاولاد والاولاد  
بغيره في الحكم والحكم في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
في الامور والامور في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
والواقع في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
اعلم امك ادبها وادبها في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
ونادى الاخوي والارض في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
اربع قال نعمت لا فروع من غير وادبها في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
حكم الاسلام انه ان يحسن على الله في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
تاويلات منها ان الامام في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
وساوان كان بعيدا في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
انه في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
ان يبرر امك الاربع الاول في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
ويجوز في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
بعد ان جعل الامام في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
احد من قبله وان لم ينظم في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
المصدر والارادة في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
المعطون بالكره وترك المفعول في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
وتقدير الطعام في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
ان الفهم في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
لانه اذا وجب في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
من الطعام في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
مكتبة في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
بل يزم بطريق الاستنباط في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
انما يزم بطريق الاستنباط في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
الغواص في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض  
في كل ما يخصه في الدين السماوي والارض والارض والارض

سبيل

اعتماد

على ناد وبعيد قال الامام نكاح الصغيرة مرد وخدمهم بين المشرقة على تقدير الاجازة من الولد وبين الولد على فرض الرقبة  
ولا يزوج والحالة هذه التغيير على احوالها قبيل ما يدل على الوقوع مع قولي الا فري سبعا اذا كان العاقبة معهما ناد وادابا  
على اعتبار يكون بالكتاب فيما يكون لا محالة كالموت الذي اليه معبر كل ذي روح وقال بعضنا يعلين بهذا الشرح كلام الشرح  
مشر بانهم ادلوه من موضعين الحديث آج في عدم انفا مرة وتم في البطلان نكاح الصغيرة نفسها ليس بباطل بل هو  
اي العاقل وليس كذلك بل انهم ما لولن احدنا دليله اسانة عدم انفا مرة بالصغيرة والامة والمكاتب والمخدنة فيكون  
فرد من انفسهم بل على الحقيقة وامانة العاقل بل هو اليه فيكون انفا مرة عدم وهذا الكلام ناد يدل على قلة اعتبارنا في الكلام  
افوا المحمدين وكثرة ما يتكلم بالفتوح في العلماء المحققين فان مرص صاحب كدوا في لزوم الامة بغير اذن مولانا وقال سقوت  
فان اجازة الولد جازون ثوب بطل ثم قال وهذا عندنا فان كل عقد صدر من العقل وله حكم العقد وقونا على الاجازة  
وقال في الامام في اصوله تصرفات الصبي في غير حقوقه ان كان نفعاً كحضانة كقبول الهبة يصح فيها شروء وان كان فراراً  
مضماً يصح فيه كالمطام والمشاف وان كان متروكاً بين النفع والضرر مثل البيع والاجازة والشكاح وما اشتهر ذلك لم يملك  
بنفسه ما فيه من الاحتمال وملكه بولي الولي لان احتمال الضرر في النكاح ببول الولي حتى يجعل الصبي كالبائع  
من موصى متعلق مع يقال متعلق صبي ومنع من صبي لا بالاستقلال ومنها ناد ويلم قوله في ولدي الفرية قال الامام  
ولم يوافقا فتم من امه فان مدخلة والموال ولدي الفرية والسبب في ذلك كمن جعلوا علة الاستحقاق في الفرية الفرية  
مع غلوه يكون فريضة الرسول علة الاستحقاق والامام يفرق بين الفرية التي من بين عبد المطلب وناشم والدين هم  
من الصبي العام مع ان الرسول عدم اعطى العباسي من المحمي مع فناء وصرف الفرية من عدم اء الخصوص فيه بغير دليل  
وليس شرط الحجة في السبب ففدنا من هذا القبول اذ ليس فيه فائده الظاهر الاسمي وجه واحد واخلة بفتح الحاء الفرية والحاجة  
وفيهم الصلوة يقال اذ اجازت اخلة وعلقت اخلة وقد يطلق على الخليل فيمن في الواحد والجمع على ما قال  
مالك وغيره قوله في اخلا الصلوات الفرية الالة لبيان معرف الزكوة فيجوز الاختصار على وهو منهم الالمان استحقاقهم ان يكون ملك  
الملك كدور من جهة لا يجوز الاختصار مع وجودهم من ان الامام في الخلعة والواو في الشريك قال المصنف تائيداً بما قاله الفاضل هذا  
التاويل ليس ببعيد لان قولنا الصلوات عطف على قوله ومنهم من يملك من ملك في الصلوات فان اعطوا منها رضوا  
وان لم يعطوا منها اذ هم يخطون ولولنا رضوا ما اتاكم ولولنا وقالوا حبنا انه سوسنا انه من فضله ورسوله اننا انما راينون  
ورد لهم من ان شئنا رسول الله في الصلوات واصل التمس الا ان رايناً بغير لانهم انما عانو عدم في الصلوات ان عطا  
من الصلوة رضوا وان لم يعطوا منها سخط فيبقى منهم مصارف الصلوات مولانا الثانية وانهم ليسوا من اجازة بيان ما قاله  
المصنف وقال الامام في ان سخط ان الصلوة من الالة بيان معرفت كلام انه لا مقصود بها رسوا ولا سخطاً فيكون ذلك مقصود  
ككون الاستحقاق بصفة الشريك اي من مقصود فلا يلزم من اخلة الظاهر فأكبره كان بعيداً والبر من الاثر في الشرح بقوله  
وقد يقال الخ فاعطون ما دل عليه الفظة في محل النطق الصغيرة مع عدم الولد النعم من بيان الكلام وما مصدرية  
لان النطق كذلك استا بلم من اقام الالة لان الولد اي النطق ولالة الفظة على الولد وعلى النطق والقبول الالة للتبني  
بغيره النعم لان ذلك الولد ان كان في ذكره نطق في الالة نطق في الالة فقدم فاعطول ولالة الفظة على الولد اي اصل  
النطق به وذكرنا في هذه من كورد ماله الولد لا مذكور به الولد فانه قد يكون مذكوراً منه وقد لا يكون والمشهد كلامه





[illegible]



[illegible]



شئ من غير ان يكون له معنى اذ الغالب ان الكواكيب يكون مفارقة الخصص الى الفصائل اذ الكواكيب على البناء لم يرد  
 البناء اذ الكواكيب هو الاجبار مع غير المواد واذ لم يرد الخصص واما ان لا يرد سببها لكن الغالب اذ الكواكيب على البناء لم يرد  
 خارج الكلام في التقييد بالشروط خرج الغالب واصل ان كل صديق من الافعال الاخرية لا يكون بينهما ثالث لا يجوز جملتها  
 عن الارادة عندنا بل لا بد ان يكون آخ سراد لان الارادة عندنا هي الصفة المحصورة لاحوال المقدور وبشر بالواقع وواحد الصديق  
 واقع البتة فلا بد من امر يخصصه بالواقع وعندنا المستندة خصوصاً عن الارادة لان الارادة منقسم مثل بيع اشتراك النفع  
 فيجوز ان لا يكون في النقص مثل ان شئ منها فقولوا اذ الغالب ان الكواكيب مفارقة الخصص بناء على موجب هذا المعنى من  
 والاجازة معه لان هذا الاخر اخص لانه بمواضع البصر والظاهر بعد اجبار وعندنا يجوز طوعاً البنا والخصص  
 عن الارادة الا ان الغالب اذ لم يكن سراد الا ان كان الشخص سراداً لا يعني اذ لم يرد الخصص لم يكن معنى  
 اليها البناء قال الامام الرازي في المحصول ان من اذ لم يرد الخصص اردن البناء والكواكيب على المواد منقسم والافعال  
 من الشرح من هذا الشرطية المذكورة الى ما عوام من وهو قوله لم يكن معنى البناء والعمارة التي شرنا اليها قوله وقد يقال الكلام  
 في الاخر فتم هذا الاخر اخص ليس القول بالوجوب ان لئلا ان الحكم في الثانية ينهي باخوة ولا يدخل ما بعده في الحكم لكن  
 النزاع هو ما في ان الكلام في عيق الاخر فقول حروف الثانية قد يكون ما بعده الاخر لما خلاص فلا يكون حكم حكم الغيبا  
 كما في قوله لم يتم افعال الصيام الى العمل وتختلف في الالبه هو الاخر ام الحوا الفصل في سماع قوله واما انكم املوا في ثالثة  
 الاطلاق في ان فعل ما بعده هو في ليس بواجب لكن اختلف في ان المرفق هو الجزء الاخر من الغيبا فيكون حكم حكم  
 الغيبا وهو وجوب الفصل ام الجزء الاخر الذي ينهي به الحكم ما الفصل به ما قبله فلا حكم حكم الغيبا في وجوب الفصل  
 وعليه لان وينتج مع هذا الاختلاف في اختلاف في ما اذا قال الحكم في الاخر ان يرد على من احوال  
 عشرة فقبل حكم لزوم شدة او خال لا خلاف الاول في الاثارة دون تم وعليه منكم صوابه وقبل حكم لزوم شدة او خال لا خلاف  
 فيه ومنها ما اذا قال في الغيبا في صفت ما كان على فلان من احوال شدة قبل حكم كونه ضامنا بعشر كما في الاثارة قبل ضمان  
 ومنها ما اذا قال في صفت من هذا الجوار في هذا الجوار قالوا لا يدخل الجوار في البيع ومنها ما اذا قال فلان من صفة  
 الصفة في هذا الصفة قال الشيخ ابو حامد لا يدخل الصفة الاخر في الاثارة ويؤجل الصفة آفة وقال الرازي ينبغي ان لا  
 يدخل الاخر في الصفة واذ حصل ذلك في الحكم في النفع منقسم الموافقة وبطل منقسم المخالف وذلك  
 ان رادى من صفة في الاصل في الصفة اثبت له الحكم لانه في مع التساوي وبما يتاخر المذكور وفيه من النقص الدال على حكم  
 الاصل لان المعلوم هو دلالة اللفظ لا غير ولو قال واذ حصل ذلك بطل منقسم الموافقة معوم اولوية السكوت منه وسوانه  
 فاذا حصل السكوت اتفق شرطه فينتفي وقوله ول على الحكم في النفع منقسم الموافقة وبطل منقسم المخالف وذلك  
 المذكور في الحكم به كان اللفظ المتاخر في الصفة عليه منقسم الموافقة لا يقتضي فقوله الص في منقسم منقسم الموافقة بشرطه  
 ان لا يقر اولوية ولا وان السكوت منه فيكون موافقة كونه خالف ما قاله منقسم الموافقة المتاخر في الموافقة على قوله وهو تنبيه الا انه  
 فلذلك كان في غير او في غيره ويعرف معرفة الغيبا وانه القول ما بعده في السكوت فكانه ان راد بذكر الغيبا على انه من منقسم  
 الموافقة منه البعض بهذا الكلام القول لا يستعنى وهو قوله اذ انهم السكوت في اللفظ لا يتطرق ان يكون السكوت  
 الى النعم وليس متاخر منه منقسم الموافقة فان قبل

الخصص

في الغيبا

[illegible]

خرفت بوجه غير الوجه الذي دخلت فيه كما من صفة الجواز ان يرضى الامر وهو انما كانت متعديا كما اذا قيل جميع هذا الكتاب  
سماح لا يرد وكذا بعض سماح لغيره فاجاب بان الممكن ان يقال التباين فيما نحن فيه بالاضافة لان اللام في قوله الاول المحقق  
بيان الاستحقاق كما في قوله لم لنا الصدقات لغيره ان يكون الاول الذي هو حق المحقق معا بر المصنف لئلا الذي  
هو حق لغيره لا يشاع اجتماع الاستحقاق في ذلك ولا واحد فيكون صدقة قوله الاول المحقق متافيا لصدوق كون الاول لغير  
المحقق وهذا يقال ملكية الوارث في ثلثه في الاستحقاق لربها كما كلفه ويقتضي كذب كونها ملكية لغيره لان التباين بين الاستحقاقين  
في المملوك محقق فلا يحتاج في ملكه واخر وان لم يمنع التركة في الاستحقاق كما ملك بان يكون بعضه مملوكا لغيره وبعضه مملوكا لغيره  
ولكنه خلاف الظاهر وحاصله ان اختلافه في التباين بين الكثير في قولنا ملكية الوارث لغيره وقولنا ملكية الوارث لغيره في حقنا  
نكون ايضا نحن فيه واجماع استحقاق اجتماع الاستحقاقين واعلم ان ما ذكره في اعادة الاول المحقق احرر يقتضي ان يكون كل موصية بكلمة صدقة  
بالمعنى مخرج موضوعا في حقها اذا كان التقدير بين ما ثبت لمحمدا وبين ما ثبت لغيره في حقها فاما جدينا وذلك لانه اذا ثبت  
لكل فرد من افراد موضوع في الحق وجب ان لا يثبت لشي من افراد موضوع ما ينافي الحق ومما هو عليه في حقهم هذا الوجه  
الموصوف في الصفة يقتضي ان يكون حقيقيا لقوله من الامم في تزيين يبيد ان الامة الكبرى من تزيين لا يكون في غير تزيين وتزيين  
كل ان حيوان يبيد ان لان لا يكون حيا او قوا كل ان من ضاحك بالفضل يبيد ان ليس في ضاحك واما  
احمر ان يقوم الوصف احمر مع كان الالوان عليه فهو الحكم الاجمالي والبلغة مذكورة في الكلام كالتخصصات المتصلة اضاف  
بذلك اعم من عدم الى لغة اية ذلك الدال فقال من عدم الصفة من عدم الشرط من عدم الغاية ومع كان الدال عليه يتطابق على  
الحكم الاجمالي الاجمالي والبلغة كليهما كما في ادراك لفظ الصفة مقتضاها فقال اما احمر ما و مع لم يكن كثر وهم احمر من معرف  
في تزيين الكلام بالعدم والقاء في اضافات المفهوم احرر مطلق احمر الذي هو جنة كما يغير من الصفات اليه باسم جنة وهم كذا  
وهذا النوع من احمر لافهم ذكرنا حله في ما حصل من تقديم متعلقات العمل كالمفصول والحال والغير عليه  
وهنا ما حصل من تقديم التام على المعقول عليه فزادنا عرف ورجل عرف وزيد عرف على اختلاف بينهم في الاخر ومنها  
حصل من تقديم احمر على اعتباره في حقنا والحق لا يعمل بالاحمر في نفس المحقق في كثير من المواضع فيهم احمر من جنة في تزيين  
المفصل وهذا كما كان بالاحمر فاحالوا كان الحكم باناد بهما للحكم كليا اما اذا كان مطلقا فلا كان في مفهوم الصفة هذا الحق في التفصيل  
وهنا ما حصل من جعل احمر في مستند ما والاخرى مواضعا في المطلق زيد و زيد المطلق وهو الرجل وسواهم وهو المسمى  
الرجلي قال بهذا الفهم كليا يبيد احمرنا اول يبيد احمرنا لانطلاقه زيد وكذا في الفرق بينهما ان آخا طب بهي عرف المطلق  
يعني كما افادنا فينا فحما بالعدم ولم يعلم انه زيد ام هو فقيد به ان كل ذلك المطلق موزون لغيره ومما طب بهي عرف المطلق  
لا بعينه بان سمع ان شخصا ما ثبت له الانطلاق ولم يعلم انه زيد ام هو فقيد به ان زيد لغيره فاعيد احمر المستد اليه في المستد  
بالسكنى واللام في المطلق للمعنى وسم يبيد احمر كمال المستد اليه واللام في المستد للمعنى لان الجنس اذا المطلق يصف احمر الكلام وباد  
انه لا يرد بوجه غير عدم كما في هذا الكلام ثابت لمزيد لاسم وكما يبيد احمر المستد اليه في المستد واللام في الجنس والمواضع  
المستد اليه بهذا الجنس المعلوم المزدون هو المستد وارجح منه لا حرمه بله ومع ايضا يبيد احمر المستد اليه في الجنس الذي هو المستد  
اللام في الجنس والفرق بينه وبين الواجب ان الجنس يتم امر محقق متعارف ومما هو معلوم مقدر يقصدون شي لم يرد ولم يعلم في محرم  
في ما عهد ولم يحرم المستد اليه فيه ومن البين في هذا المعنى قول ابن عمر ان الرجل لا يحرمون في اذانهم كما روى عن رمان فاني الرجل  
الموصوف بالصفة المذكورة امر تزيين في وجود وجهه في الموضع

والحق لم يجعل الاربع من المصنف وجعل أصل الخلاف وتفضل في صديقي زيد والعالم زيد يوم ان افادته للحكم اذا كان  
 المعرفة التي جعلت مبدأ صنف في صديقي والعالم والمعرفة التي جعلت في العالم الذات موضوع لا في زيد بل في الوجود  
 لا فادته المحضر من ان لو لم يبدأ الاخير من العلم بالاحص ينسب اليها في الرجل زيد عالم يكن المبتدأ المعروف فيه صنف  
 بل اسما معزا العلم في الخبر المصنف المحضر والعرب الطبيعي فلا بد لان طبيعة الصنف تنسب لها على الذات في الذات  
 مبدأ على خلاف النظم الطبيعي والخطيوني يسون على الصنف في الموصوف وكل الكلي على الجزئي فملاذ انما وكلها  
 مرفضا عوالم في باقيا مع عموم عدم قرينة المبدأ فان قيل سيجي في دليل مستثنى منهم المحضر ان المبدأ ليس الجنس  
 ولا الجنس ولا العموم بل وجب جعلها معمود وعنى وموسنا في من وجهين: خبر ير على الشراخ على هذا الوجه قلنا لا ينافيه  
 لان المبدأ بعدم قرينة المبدأ مع عدم قرينة يدل على ان المبدأ شخص لا على القيسين يصدق هو عليه لا على ان الواو زيد  
 وذلك الشخص عتق ان يكون زيد او غيرهما فاعاد بالعموم اشبهت بينهما ولا كل واحد من افراد على سبيل القول  
 وبانهم ينادى كل مساو بالعموم في قرينة معمود لزيد وبالعموم في قرينة معمود لزيد لا في جميع  
 وسيجي في اخر هذا الفصل ان راء هذا ولا يصح عطف على لا يصح او على الجنس فكان لا يصدق عليه الجنس  
 مطلقا فان قلت لا يلزم من عدم كون العلم في قولنا العالم لزيد بالجنس وهو الحقيقة الكلية والا كما يصدق عليه الجنس في  
 معمود سيجي معمود لكونه ماصدق عليه الجنس مطلقا لانه ان يكون ماصدق عليه الجنس مع قيد العموم في ماصدق عليه  
 سلكنا لزوم ذلك لكنه لا ينفرد الا ان ماصدق عليه العلم مطلقا غير متغير بالكلية والجزئية زيد لان كل ماصدق عليه العلم  
 زيد لان القضية المبهمة لا تستلزم الكلية لتمام جميع ذلك كقولنا دليل انما لزيد بالحكم ليس ما ذكره من ان حاصله وبما سيجي  
 ان العلم في المثال المذكور ليس معمود لزيد ولا الحقيقة الكلية ولا العموم بل معمود وعنى يصح ان على مبدأ لزيد وهو  
 الشخص الكامل فاذا جعل عليه زيد في المثالين وجاء المحضر والذكر من ان معمود ولا الحقيقة الكلية بل معمود فيكون  
 في معنى علم زيد يعني المحضر بينهما حتى لا يخطا كثر في قلت الجواب من الاولين ان اللام موضوعه تعريف الجنس فاذا لاقى  
 الجنس العرف ولم يبدأ بالحقيقة من حيث هي اريد به ماصدق عليه فان قصود قرينة دالة على ان اعمادهم واحوهم و  
 حمل والا حمل على ماصدق عليه الجنس مطلقا وثالث الاستواء من ان تمام جزا من ترجع بعض ماصدق عليه على بعض  
 من غير مرجح كما صرح به صاحب افتتاح وغيره وعن الثالث انه ذكر في المتن وبلين لزيد ليز يكون انما المذكور المحضر  
 اح ما ذكره من ان قوله علم انما لا يخال بالنيات وانما هو لا يخال في الحق فيقول المحضر بدون انما لكونه في معنى كل على مبدأ ولا  
 من الحق فلا يكون في معنى العمل بقرينة ولا في معنى القول لا في معنى الحق وعوم في المحضر فانها ما يذكره قوله في المثالين  
 وبهم الا ان قلت اذا كان معنى قولهم العلم زيد على ماصدق عليه العلم زيد كان كما ذابا ثبت في علم المثال ان  
 في كان احوال في القضية مسو بسور الا على الكلي والظروف الا في شخصها كذب الا على الكلي فقلت صدق على وجه خطا لا يرد  
 كما يقول هو هو قال الحق ولم ار اشكال الوجاهة وانت لول الجوهرة ان هو هو قال ان ليس من انه مستلزم ان في العلم  
 نراه و قد يقال على ما يرد ان الوجود لا يتم لان قوله وهذا الدليل آت بعينه في قولنا زيد العالم ج بناء على ان في العلم ان  
 مستلزم اليه تعدي بالنيات الحقيقة الموصوفة بان ماصدق عليه فهو من جنسها الحقيقة والية الا ان رتبة تعريف الذات واداء في مستلزم اليه  
 لكونه ذاتا موضوعا ان حصل مفهومه في معنى ثبت له العلم لاجزئياته الموصوفة بهذا المفهوم كما تقرر في المخطوط ان اعتبر في جانب



ان موضوع ما صدق عليه مفهوم من الجزئيات في جانب المحل مفهوم سواء كان معرفة او كبره فاذ قيل العالم زيد بل  
 ان يرد بالعالم مفهوم حتى كان معنا ان مفهوم العالم زيد بل كانا لا بد ان ما صدق عليه مفهوم العالم من جزئياته زيدان  
 كان المراد ان جميع جزئياته زيد على الوجه القاطن التمام المعنى ولم يكن شئ من جزئياته غير زيد وبذلك المحرر ان كان المراد ان بعض  
 جزئياته المعروفة فبما زيد التمام المعنى ايضا ولم يكن البعض غير زيد وبذلك المحرر ان قيل زيد العالم مع ان يرد  
 بالعالم مفهوم فيكون المعنى ان ما صدق عليه زيد شئ ثبت له العالم وهذا لا يفيده المحرر ولم يصلح ان يرد ما صدق عليه من جزئياته  
 كلها او بعضها لان التعيين يكون محو لا امتياز كما في النسخة بالاعتراض في هذا يعلم معناه قوله لو كان العالم له يد مفيد للمحرر  
 وانه كان يفيد مفيد المفهوم الكلمة واللازم بل ولا يتم لانه ان اراد بتفسير مفهوم الكلمة بالتعريف ان العالم اذا جعل مفيدا  
 ايم اريد به ما صدق عليه واذا جعل مفيدا اريد به مفهومه معنا اللازم ومعناه بطلان اللازم فان مثل هذا التعريف  
 في على كل تعريف من اصله وان اريد به غير معناه اللازم هكذا يجب ان يفهم هذا المقام فانه مع ظهور من ان الاقوام  
 في العالم بل بالمحرر ان يكون بان هو العالم زيد بعد المحرر فوئنا ان نرتبه يقول ان ادته باعطف وفقرته بقوله فادته بالمفهوم  
 واما ان يقول بان ادته باعطف فانه لا بد من دل على حكم غير العالم لكن العالم ليس في محل النطق لم يمتدح في خصوص  
 ويعلم وذكر الدليل المشترك بين الترتيبين الاول على افادته للمحرر مطلقا وجعل في الفقه من مذهب من مذهب ما ينبغي لا فادته  
 ومذهب من مذهب فادته للمحرر وحاصل ذلك ان قولنا العالم زيد بل لم يعد المحرر لم احد الامور الثلاثة الباطلة وذلك لان  
 ترتيب العالم اما ان يكون اثره ان تعريف الحقيقة او الالاتقان او الالتماس اما ان يكون المفهوم وري او اما ان يكون  
 سابقا او لا يكون شئ منها بل يكون مقيما مع كل زيد عليه كالتخصيص الكامل او التخصيص في العلم وفي الفقه بالاجابة يرد  
 المحرر لا يملك خبر من الشخص الذي تصور في الطلب وانت ذلك انه زيد وفي الفقه يد ان الثالث الاول يلزم ما يوجب  
 فيكون باطلا اما على ما يقتضيه مفهوم غير ما ذكرنا فلا استلزامه خلا في الفقه واما ما يقتضيه كون تعريف الحقيقة فاما  
 من الاخبار من الحقيقة الكلية بانما زيد الخبر في كاذب واما ما يكون للاستغراق فلا استلزامه الاخبار بالخاص عن العالم بمعنى  
 بيان بطلان ما فالزم المعنى من نفي كونه لا فادته المحرر الاخبار بالخاص من العالم مع احتمال كونه في بعض الالتماس بطلانها  
 فلو فرض غير ذلك كان يكفيه ان يقول بطلان مفهومه بطلان العالم بطلان ما لان التعريف افادته يكون للعدد والابتن كما لا يستوفى  
 الاخصار في التثنية وقد اجرت عنه بزيروان وذكر هذا الفرض فينبغي ان قل ما يتبادر له العالم من وان خارجا ان كان فوئنا  
 ان العالم في الالتماس من زيد وهو فادته الخبر عنه بان كان اخبارا عن العالم بالخاص فلا فادته الخبر انما ثابت  
 بجزئياته اخبارا عن العالم المستغرق ثابت لكل واحد من جزئياته والا فادته بالاجاب الكلي فانك اذا قلت كل في  
 تب ولم يكن الباطن لبعض افراد في كان الاجاب الكلي كاذبا وينشئ ثبوت الخبر فيما في فيه وموزيد في قوله العالم زيد  
 لكل ما يصدق عليه العالم من جزئياته لان قولنا ما يصدق عليه العالم يقتضي تناوله لاشي من متعدد غير زيد ولا يصدق  
 زيد على غير فيكون كاذبا ثم يمكن صدقه على الوجه القاطن لا البرهان كما عرفت وبذلك ان كان قول المعصية بيان بطلان  
 القائل في الوقوف وانما انه استغراق من موجب في النكاح موعود والعالم وزيد العالم بوجه من موعود من الزام  
 بالغ مقام وان عد ما ذكرنا بيان بطلان العالم لان اللازم هو العالم كسب الصدق لا في الحقوق والاخبار عن العالم  
 كسب الصدق ما في خاص لانه يجب ثبوتها في خاص لكل ما يصدق عليه العالم كما في قولنا ان في ان غلط لان اللازم هو العالم مع استغراق ما عرفت  
 مع ان التوفيق في العالم اذ لم يكن للمعروف والجنس

[illegible]

جاء زحل على زيد اذا قرن بينه وبين المرف بتوقيف الحقيقة بالاثبات الى تعيينها في المرف ومعرفة السكون  
 كليهما من الحقيقة ثم ان الام في العالم اختلف بين زيد والعالم وعكس بان زيد اذا قدم كان اللام للعدد الخارجي يكون  
 اثباته في زيد انما هو في العالم اختلف ذكره واذا اخرج لم يصح كون اللام في العالم للعدد الخارجي لان المرف عدم تقدم ذكره فيكون  
 اللام اثباته في العالم وحاصل الجواب ان تقدم ذكر السكون اليه لا يدخل في كون اللام في السكون للعدد لان السكون اذا كان موقفا  
 بتوقيف العدد يجب ان يكون مستقلا باقاة معناه الافراد وهو الاشارة الى العدد ومع قطع النظر عن ذكر السكون اليه اذا  
 كان موقفا لا يجوز ان يكون في نفسه مستقلا بالاثبات في العدد بدون ذكره فيكون اذا دخل على زيد حصل بينهما رابط يصدق  
 ذكره في العدد مع زيد ومن البين ان لا انتقال للعالم في زيد العالم باقاة العدد الخارجي ان زيد لا يدخل في ذلك والفرق  
 ان لم يبق ذكره فيكون اللام اثباته اليه فلا يكون بين زيد والعالم وعكس الفرق الذي يورعه وقيل ما ذكره ينفذ لان  
 زيد العالم مع وقوع العدد اطلاقا في غاية السقوط لانه لا يورع من السكون والسكون دلالة معناه الافراد في السكون  
 اليه السقوط وفيه مطلقا يجوز ان يحتاج في دلالة عليه الى قرينة حاله كما اذا احرز في ذهن الخاطب ولان راي شخص  
 من العلم اوبان يوم ذكره فيقول زيد العالم فاصبح بالعلم الى ذكر العدد وسهل العمل الى علم العمل  
 الصغار ينفذ من منبته ويورع في موضع اخر وقال الشيخ العلامة يقال سمى السكون بالاجزاء المهمة والعمل من قلبه  
 الى اخرى والكلية سهل العمل الذي يفسل فيه والعمل مما يربى باللازم ولا لانه مما يربى بالعدم وقد دفع  
 في بعض النسخ اللازم مكان المرفوم وكان المرفوم مكان اللازم وكان زيد باللام في ما هو رديف وما يربى بالعدم  
 المرفوم عليها عليها احزاب بيان يصح رفعه بالثبوت والعدم والغلبة فان رفع الحكم من البت والنايم والغافل  
 والجهلون لعدم قابلية العمل بطور بان الموت والعدم والغلبة والجهلون عليه فهذا رافعه للحكم لقوله لم يرفع العلم من  
 تلك كلها ليست في ابل شريعة فلا يتصور رفعه ولا ثباته من غير رفع الحكم واذا لم يرفع الحكم في النسخ وناقص  
 النسخ انما يورع على نسخ يكون الى بول وحاصل الجواب ان زيد بالحكم الاثر في الطلب التعلق بالثبوت في النسخ فانه ليس  
 قويا فيكون رفعه وناقصه من غير لانه في شروط دوام الحكم بانقضاء النسخ قال القاضي النسخ رفع الحكم بعد ثبوته واورد  
 الامام في البرهان عليه بانه لا يقع حقيقة الرفع بعد الثبوت لان الله اذا ثبت حكما على المكلفين وعلم انه سريده عليهم بالنسبة  
 العلم انما كان في القول متعصبا لثباته بعد حكمه كان متعلقا بتقدمه على التام وان كان متعصبا لثباته بعد كان متعصبا  
 بشرط ان لا يورع بالثبات فيكون فيها الكلام الله من التناقض فيرفع النسخ والى التمسك الى العلم انما هو شرط دوام  
 الحكم ايوان كان من غير انما يورع ويرجع في الحكم الى ان الحكم ثابت بشرط ان لا ينسخ هذا الكلام وفيه شرط دوام  
 الحكم بعدم النسخ لان ثبوت الحكم ونسخه نس فيد بينهما ثبات العلم والكلية وكان جنس النسخ مفيدا بانواع شرط دوام  
 فيكون الثبوت الذي هو جنس الحكم مفيدا لشرط دوام الحكم وقد قيد بعدم النسخ حيث قال الحكم ثابت بشرط ان لا ينسخ  
 فاقوع عدم النسخ مقام شرط دوام الحكم وانا يصح هذا اذا كان شرط دوام الحكم من غير النسخ فقطع الدوام  
 هو ذلك القول وهو النسخ المراد بالقول الكلام المتعلق بالحكم الذي هو موقوف تحت مثله يصدق عليه انه نسخ وقاطع دوام  
 الحكم وانما اعتبر الامام به باللفظ لانه هو البحوث منه في الاصول فيكون الشرط انقضاء نسخ اللام في الشرط للعدد الخارجي  
 ان يكون الشرط المذكور في تعريف النسخ عبارة عن انقضاء النسخ على حسب تفسيره وفيه موصول النسخ لانقضاء النسخ الى الشرط  
 ان يكون انقضاء شرط دوام الحكم حصول النسخ فيكون النسخ في تعريف

النسخ بالنسخ وكذا كل واحد من هذه وانما يتغير ان يكونا اما في المحقق فلا جبا وانهم المتعدي في المحرور  
محور واما في غيره فلا وسع تراجمه منه كقولنا على اعتبار ان من الغاية الى النسخ ووقع اليوم اذ يمكن ان يكون الغاية  
لا يرفع الحكم لان الكلام يتم تأخره ووجاهة ما يقصد في الترتيب على ما مر من ذلك على انتهاء الحكم الاسود والى الغاية وما يترتب  
اخره كما انما يراه في مفهوم الغاية فاعلم ان النسخ هو النسخ الدال على انقطاع اثر الحكم وصير تراجمه للنسخ وسور الحكم وسور  
مصدره مبني او اسم زمان لان التعلق بفعل مستقبل لا يمكن ان يكون النسخ ان يكون تعلق الحكم بفعل مستقبل لان الحكم نفسه  
قائم بالنسخ وتعلقه بفعله ما في ادعاءه لا يتصور نسخا واذا كان كذلك فاذ كان قراره من النسخ الى الانه لا يمكن  
الحكم بفعل مستقبل لا يمكن رفعه لانه لو رفع بان ان يكون التعلق حاصلا في المستقبل فيحصل فيه وهو نفس الشيء  
حكم علم الحكم كمن تعلقا بفعل مستلزم الا ان ثبوت التعلق وعدمه في الاستحالة ونفسه هذا القول قد علمت ان كان متعلقا  
بفعل مستقبل لم ينسخ فاعلم القول بالمتعلق بالنسخ قبل العمل لان النسخ تعلق الحكم بفعل مستقبل وهو متعلق من حيث  
الغاية وهذا هو التحقيق في هذا المقام وما قيل ان تعلق الحكم بالنسخ الى الاستقبال انما يمكن رفعه لا في نفسه الرفع سابقه ثبوت  
انما يتم لو كان المراد بالتعلق تعلق النسخ بالشيء وليس كذلك بفعل انما ذكر هذا القيد ليتحقق الحكم الثابت فينقل من قوله  
ان قوله من واحد لفظ دال على ان مثل الحكم الثابت بالنسخ التتبع وهو قوله يجب ممكن ان لا في جميع السين راي من الغاية  
ولو لا ذكر القيد كان العمل كما بنا حكم عموم النسخ الذي لم يتوقف ثبوت هذا القيد لان الرفع انتفاء هذا القيد فتكون دواعي النسخ  
فيه بعض الحكم الثابت وعلى التقديرين فيه اضماعا وهو وجوب الحج لان الحج ليس نفس الحكم الثابت والتمسك هذا يمكن ان يرفع  
التعدي مع ثبوت عموم النسخ المتقدم لان الكلام فيهما فهو ولا اورده مثل هذا على المعنى في تعريف النسخ لم يرد منها فقال  
انه وان جازع فلا كنه لم يقع ما نسبته اليه نسخا فهو عند بيان نفسه الحكم آميها بالغاية ان اقدم اسوة في حانه  
من بينه هذا مبيح على ان شرع في قبلنا جهة علينا ما لم يرد من الغاية ان كان المراد عموم علينا وان كان المراد انما هو ذكر عليه  
حتى وجد اولاد فقط فلا يمكن بطلان متغيرا في ثبوت هذا النسخ المنسوب الى موسى لا يمكن بطلان لما استند  
وعلى الاخبار من طريق ثبوت الغواتر وهو مستلزم قطع وحل التمسك على انه معنى النسخ كما وقع في الوجود ونفس النتائج  
لا يحتاج اليه وهذا الزعم في الجواب بل التمسك كونه قوله موسى لم يقع كونه سنو تدان الحكم الاول انما يتغير بانه  
او مؤيد اجتر النسخ بالغاية وانما يتغير الحكم وان كان قوله نفس وان دل على التمسك بطلان ان اعتبارا على الال في الحكم  
لان اللوازم الاربعة التي ذكرها على تقديرها لا يبرهنه بان اعتبارا على الحكم وحاصل الجواب انما نحن راينهم بدواهم ملوك  
لان ان اراد ان التمسك بغيره في نفس الامر الحكم باعتبار مستلزم وهو العمل فيكون التمسك بغيره على اعتبارا على العمل وجواز نسخ الحكم التعلق  
به لا يستلزم شيئا ذكره وانما التمسك في ذاته لا يتلزم في نفسه واما العمل وعدمه واما الحكم المتعلق به كما في قوله من رصفان ابراهيم  
فيما يصوم النور هو العمل لا الجاه لان عمل المعامل الشئ في مستلزم سبب تعلق الشئ منه وهو الحدث بذكر العمل وانما يتغير  
اعني تغير الخطاب لا جبار عن حكمه مؤيد فلا يجوز النسخ انما مؤيد حكم تعلق بفعل مؤيد لا في حكمه مؤيد كما في تقدير الاخبار  
واما عدم الوثوق بما يبرهنه فلان النسخ لا يرد على الحكم المؤيد بل على حكم متعلق بفعل مؤيد كما في قوله من رصفان ابراهيم  
فلان حكمه مؤيد بمؤيد وهو الابرار من جواز نسخ حكم تعلق بفعل مؤيد جواز نسخ الحكم المؤيد واما وجوده فلان ابراهيم  
انما يرفع بين المراد وجوده في حاله عدمه الطاري عليه بل المراد به فاعلم وحصله وحكمه لان الحكم اذا تحقق في زمان وجوده فاعلم



[illegible]

التكليف والحكم المتعلق به منقطع عما يندفع في الشرح حقيقة لان النسخ انما يكون للحكم الشرعي على ما سار لان المكلف بدو نقصانه اما مطيع  
او عاصي فلا نسخ لكن لا يتم ان نسخه مع هذا الوقت منقطع فان قال لانه قبل واعطى فلفظ الكلام فيما اذا لم يفعل شيئا مع اشرافه  
فلا يلزم من حصول الوقت القدر للفعل حصول الفعل وان اراد به وقت مباشره الفعل سمى ان نسخه بدو هذا الوقت ومنه  
يمنع كون المكلف مطيعا بغير الشرع لا يمكن اخراج طاعته بدو نقصانه عن كون طاعته لا يكون المكلف بدو اما مطيع بالفعل او عاصي بالترك  
لان التردد بينه في هذا التقدير لكن لا يجزىكم هذا لان الكلام فيما اذا لم يفعل شيئا من افعال الفعل ولم يباشره اصله لان الشرع لا يجزى  
النسخ قبل حصول الوقت القدر للفعل وليس كل نسخ كذا لكان بدو حصول الوقت وقبل مباشره الوقت واعترض عليه صاحب  
ان النسخ بدو حصول زمن يسع الفعل من الوقت القدر له شرعا وقبل مباشره الفعل جازم من ان يلف وان لم يجر منه قبل حصول ذلك  
الزمن من الوقت القدر وما ذكرتم من المرجح لا يقتضيه جواز جواز ان يكون القدر للعرض موسعا ولا يقتضيه ما سار من ترك الزرع في اول  
وحاصل الوجه ان الجواب ان ذلكم على امتناع النسخ قبل وقت الفعل يقتضيه امتناع النسخ قبل الفعل مطلقا ولو بدو حصول زمن  
وقته يسع الفعل وذلك لان من ذلكم لا يمكن كاسي ان النسخ قبل الفعل يقتضيه ان يكون الفعل ما سار به وقت النسخ والاعمال  
رفع وجه يكون الفعل ما سار به غير ما سار به ويؤزم توارده النسخ والاشياء على شئ واحد فلهذا وجب وجود هذا لغير جواز النسخ قبل  
بل جواز مطلق ومنها ان الامر بالفعل يستدعي اشتغال الفعل على مصلحة في وقت القدر له ونسخه لا يردى عدم اشتغال الفعل  
المصلحة في ذلك فيعلم ان العمل بالمصلحة غير مصلحة وهذا ايضا يقتضيه النسخ قبل الفعل مطلقا فيكون هذا الجواب انما سار بالاعمال  
لانهم لا يلبس غير عذبين والتمسك على امتناع النسخ قبل وقت الفعل وجواز بدو نقصانه جزاء من سار الفعل ضعف عن هذا القول  
واشار الى ضعف بقوله بقوله والقول على ما عود به وعلى اصله مع ثور ليط الى اصل العشرة ومعون الاعمال  
ثم ينفذ عقلا والشرع كما شئت منها ويجب على اسم انزال الكتب وارسل الرسل ويمكن التكليف من فهم ما انزل الله من الحكم التكليفية  
ايضا ابراهيم عم ما يؤزم انه امر وليس بما يؤزم ان لا يقع له في الورطة لا كسفت للحكم وهذا لا يجوز لاحاد التكليفية تكيف جواز  
لا ابراهيم عم والورطة الحسنة والصلوات من مطمئنة لا طمئني فيها وانه حلف عطف على ان يذبح الى الله انهم يذبح على ردى  
ان حلف صحيفة فحاش وحاصله ان ابراهيم عم كان ما سار به في ذلك فلم يبا بدو معور له من فعله فانه عا سار به ويؤزم من ان يكون  
العموم اثر وطرا حذو او لم يتصور ولم يترتب عليه اثر لوجوب المنابع والفرق بين الوجهين انه حصل في املا وادع والوع ولم يحصل  
في الثاني ونوب من الوجه اما قبل من النسخ مما ليس قبل الفعل لان في التكليف يقوم مقام فيج الولد في الولد والولد في الولد الذي يقوم  
مقامه في قبول ما يتوجه من الكو فلو كان فيج الولد موثقا لما اصاب ان ما يقوم مقامه والا لاثم تركه زيادة اللام فما وقع  
موقع جوابك في سار في اثر كسب ومنه قوله لانه فاما ان يقال سار ان موثر يثبت اللام في جوابا واما ان يقال انفس على اثر  
معور واللام في يثبت في جواب القسم على ما هو القياس قالوا لو كان الفعل واجبا في الوقت القدر لم يوجب بدو نقصانه في وقت القدر  
ابوابه في اعتمده وموانه وقال اما الشارح في حكمه يوسا صلا معذور وبك شمس وكسب بطا ان في وقت القدر  
لا تطيلو معذور وبك شمس وكسب بطا ان في الامر والامر في وقتنا ولا فعلا ولا صرح في جرحه واحد في وقت واحد وهو  
واجب على مكلف واحد ولو فعل احد من الامر في شئ والامر في شئ وجب على المكلف فعل ما سار به بدو وجود الامر وليس معذور  
المسئلة المروعة ليع وقع في الخلف اذ لا يسي هذا شئ وحاصله ان وجود الامر في شئ شرط التناقص في الوجوه المذكورة  
فبدل من التناقص لا يستلزم ان يكون المكلف ما سار به غير ما سار به في شئ بل التناقص في الوجوه المذكورة فيه لا يوجب التناقص في الامور

لا يتم من ان يكون المكلف ما مورا وغير ما مورا بشواهد التناقض وان لم يوجد فلا يخفى وجوبه فتارة ومع عدم لزوم في  
اوجاهة ما يلزم منه تعلق الامر والنهي بالارادتين في ما ينشأ بشئ واحد في وقت واحد له شرعا ولا يلزم منه كون المكلف ما مورا  
بشئ غير ما مورا في زمان واحد هو كذا ان ينقطع تعلق ارجح بدور ووالا فلا يكون هذا معنى النزاع فيكون المكلف ما مورا بالعدل  
وفيه اعتداف زمان وغير ما مورا في وقت اعتداف زمان اخر وبشيء التكليف آياتا في زمانه ولا يخفى بانسخ الاعداء وموافيق  
ما ذكره من شبهة اليهود ان الحكم ان كان مقبولا بغيره فلا يخفى وكذا ان كان موافقا للزوم التناقض وجوابه ايضا قريب مما ذكره  
في جواب شبهة يهود في زمان الفعل واحد وزمان التكليف متعدد فلا يلزم التناقض والابدية على هذا ما قاله ابو الحسن  
في المقدم من ان يلزم في اما الغناء ان ظهر لك ارجح من غير رد وانسخ ارجح لم يكن طوله من الحكم او اما المقصود في الامر بالنسخ  
او النهي عن الحق فيمنع على قاعدة التحسين والتفويض العليين وقد اطلقنا في شبهة اليهود في ان النسخ ان كان حكمه مذهب  
لزم اعداء والا فليس وجوبه قريب من جوابها واعلم ان لو علم جوابا اخر اثارنا اليه المص في جوابه فتراضهم على الاعتدال  
على وقوع النسخ قبل الفعل لكون ابراهيم م ما مورا بغيره ولو لم ينسخ قبل الفعل وسوان ذلكم ينتفي ان يكون تعلق الحكم بالفعل  
المستقبل ما نفا من نسخ سواء لم يخر وفيه وحضر لكن لم يوجد الفعل فيه بعد بل يقتضي استناع النسخ مطلقا كما يشاور وحاصله  
معنى التوليد وان كان التاخير فيدفع الفعل اما بعد الواقع في كلام الشارع لبيان احكام الافعال يكون ظهور زمان  
الفعل باعتبار المصدر المتعلق بعد ذلك فلو قال صوموا ابراهيم لكان لغيره في الصوم المنسوب اليه في طهر لا لغيره في الصوم عليهم  
لان الفعل انما يعمل بمادة لا بهيئة ودلالة الامر على الوجوب بالهيئة لا باعادة وتوفاك يجب عليكم ابراهيم رمضان كان نصا  
في انظر في الحكم وهو الوجوب لا الصوم لان المصدر لا يعمل فيما تقدم عليه وكذا لو قال الصوم عليكم واجب ستم ابراهيم لان وصف  
الوجوب بالانتم ان يقتضي تاخير وتوفاك صوم رمضان يجب عليكم ابراهيم لان قوله انه يقول وجوب ان الفعل اصل في العمل والاعتداف  
احال في ان يرفع كنهه كمن ان يكون طهر في الصوم والاطراف تحتلان النسخ دون الاصل لعدم لزوم التناقض اما آفة والافعال  
فلا تخال في التاخير في الفعل وان كان خلاف ظاهر لأم التناقض لزوم التناقض انما يكون في تقدير كون التاخير في  
في الحكم اما اذا كان في زمان الفعل هو كذا كان صوموا ابراهيم في صوم رمضان يجب عليكم ابراهيم فلا منافاة اذا استأنفا  
بين ان يكون الفعل في زمان تعلق به الوجوب مثلا ابراهيم وان لا يكون احابه كذلك وقد ذكر في جواب شبهة اليهود في  
في جواب شبهة المعتزلة قد اختلف في جواز نسخ التكليف من غير تكليف آخر قد يرد بالتكليف التزام ما فيه كلفه وتغييره  
ما يقابل خطاب الوضوع ومواكف الحكم الامتصاصي او السجسري واليه الاشارة بقوله في مباحث الحكماء ان اطلاق التاخير في ان  
واحدة ليس من قبيل التكاليف ال التكليف اما على بل من قبيل ربط الاحكام بالسبب والاكثرة ولم يرد في لفظ التكليف معنا  
بل قالوا يجوز نسخ الحكم من غير يرد ولو اردوا في ان يرد به المصلحة ثم لان المصلحة لا يختص بنسخ الاحكام واخرية في نسخها والى  
الاخر الافعال لو كان السوا وعذا ينبغي ان لا يقع فيه النزاع لانه لا خلاف في ان النسخ لا يكون الا بديل ومولا محالة فثبت حكمه في  
كالها في ما نسخ او الوجوب الا انما ننزل حكم النزاع ان الحكم الشرعي اذا نسخ مل يجب ان يكون نسخا في حكم شرعي  
اخر والى الال لا يجب كونه والاعية الحكم الشرعي بل مداول السئلة واما ان الوجوب اذ نسخا دل النسخ على الابدية فلا يرد  
بالابدية الابدية الا عليه فليس حكما شرعيا من غير بيان نوع النسخ وان اردوا في التفسير في الفعل والتكليف في لازم دلالة التوليد على  
كأن يجوز ان يكون رفع الوجوب برفع جنس النسخ هو الجواز في الاذن في الفعل ونزاع الشرع وروى في التكليف في هذا المقام مراد به المصلحة  
آتيها مع ان مرادوا على بقوله جواز نسخ من غير دليل يرد



نسخ ما فيه كلفه ان اخذوا كذا لانه اوردوا الاصله ما نسخ الوجوب والحرمه فيه الى الاباحه وحكم بان نسخ بالابول فيجب قبل  
كلامه على ان نسخ بالبول فيه كلفه وكانه من ضمن السند في بعض جزئيات محل النزاع كقوله في العطف مثله انشره في حصول  
النسخ الشرعي عند التكليف بالشرط في بعض جزئياتها ومما اشترطه الاباحه في التكليف بالشرط على ما هو  
بعد الفطر من ابنا لغوه هذا موافق لما في النسخ فيه الوجوب الى الاباحه الشرعيه لان قوله لم احل لكم ليلة العياد الصيام الوقت  
اي ان انكم صومتم في ذلك وقتكم الصيام فيه ان نسخ بلا بول محل كلامه على ان نسخ بلا بول فيه كلفه واضعف عبارات في حكمه  
المستوفى في الكلافت ان حرمه الجاهل الشرعي والشرب بعد معلومة العتق او الوقوف ليلة العياد لان المكلف كان اذا  
صلى العتق او وقف فيها حرم عليه من الاكل والشرب وغيره من الاجزاء ان حرم الجاهل ليلة العياد مطلقا وقال المعنى بانها  
بالا بول وهو وجوب الاسك بعد الفطر الى الافطار لانه اسك بالاسك في الاكل والشرب بالاسك في الاكل والشرب بالاسك في الاكل  
والا بول والشرب ان ثبت ان كان ثابتا في اول الاطعام فسخ بقوله لم تكلوا واشربوا ومنه انه نهى عن الاكل والشرب  
الذي ينسخ فيه الحرمه الى الاباحه وهو الصيام فيما نسخ فيه الحكم اي غير بول محل كلامه على ان نسخ من غير بول فيه كلفه وقوله  
ثم نسخ نسخا بلا بول فيه مع ذكره وانما لم يصرح في هذا المثال ان نسخ لان لفظ الاصل في الايه صريح في الاباحه من غير  
اي التنبية كلفان الا في الحديث وموقوفه عن كلفه من اذ خادعكم الاحكام الا فادركنا فانه ليس صريح في الاباحه  
ولا يتصور كونه غير ال لا يتصور كونه الا في خبر من الخبر من السماع او من قول الا اذا كان بولا على ما يشهد به توفيق المنبر  
وسما الشيطان للفران بسداح مسا لا في الجواريل المراد ناسه بلفظ خبر من قول الا فادركنا فانه ليس صريح في الاباحه  
او من كلفهم مطلقا او مستعلا ومولوا الا في من قيل الا فادركنا فانه ليس صريح في الاباحه او من كلفهم مطلقا او مستعلا ومولوا  
من اية لفظ مستعلا مستعلا مما قبله وبعده جات بلفظ اخر حرمه او من قول الا فادركنا فانه ليس صريح في الاباحه او من كلفهم  
لا دلالة له على اعطى لانه ليس النزاع في ان اللفظ اذا نسخ جاز ان لا يكون بولا لانه لفظ اخر اولم يجوز بل في ان الحكم  
اذا نسخ جاز ان لا يكون بولا حكم اخر اولم سمنا ولا يلزم البول الى سمنا ان الاول بولا لانه ما نسخ  
من حكم اية حكم من حكمها او من حكمها كلفه لا يحصل مطلقا لان نسخ الحكم من غير بول حكم ايضا وان لم  
يكن شرعا ولا يفتن ان يكون نسخ حكمه في وقت وضعه جازانه في وقت اثنائه لا في وقت وضعه على صفة الحكم  
ايه وحق لا تعلم قوله في نسخ التكليف بخلاف اخر انما قال نسخ التكليف ولم يقبل نسخ الحكم كما قال بعضهم لا يقتضيه قوله  
ما نقل اياه اذا لعل فيما جاز كلفه فيه مثال نسخ التكليف اخف نسخ وجوب سات الواحد والعشرة بوجوب سات  
الواحد لا تنسخ على ما يدل عليه قوله ان يكتفى منكم عشرون صابرون فيلعبوا اما في قوله وان يكتفى منكم اربع  
يلعبوا فيغير باذن الله وقال الشرح العلامة بمثل مثال نسخ خريم الاكل بعد الغوم ليلة العياد الى طه مع انه  
بعد نسخ وجوب الاسك بعد الفطر من صور نسخ الحكم من غير بول ومثال نسخ التكليف من نسخ وجوب التوجه  
الى بيت المقدس بوجوب التوجه الى الكعبة وصوم شهر الف من صوم عشرة ايام فكذا وقع في نسخة الاصل  
غير ان صوم يوم واحد لان حاشوا اسم الله في الاصل فكان ينبغي ان ياتي الاصل بتقديمه على عشرة ايام فحذف  
الحذفان لعدمه وانا اخذنا من العبارة تنبيرا على وجه المسند الجواب لا جواب عن التمسك بالآية في اربعة  
اوجه ان الامم في العسر واليسر اخذوا بالنسخ لا في الحقيقة فيه فلا محل على الاتفاق بل في صفة صارت فلا يثبت بها السلب